الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف –المسيلة

كلية: العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير **ميدان:** علوم إقتصادية وتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم إقتصادية **فرع:** علوم إقتصادية

رقم: ..... **تخصص: إقتصاد نقدي وبنكي**

العنـــوان:

دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري

- خلال الفترة (2020 – 2023) -

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي

من إعداد الطالبين: **تحت إشراف:**

- أسامة شودار **د. عبد الفتاح داودي**

- المسعود داودي

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
أ.د صالح سراي	أستاذ التعليم العالي	جامعة محمد بوضياف	رئيسا
د .عبدالفتاح داودي	أستاذ محاضر "أ"	جامعة محمد بوضياف	مشرفا ومقررا
أ.د كمال زيتوني	أستاذ التعليم العالي	جامعة محمد بوضياف	مناقشا

السنة الجامعية: 2024/2023

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٣٨

شكر وتقدير

قال الله تعالى في كتابه الكريم: "ومن يشكر فإنما يشكر لنفسه".

في البداية لا بدّ لنا من أن نتوجه أولاً بالشكر لله عزّ وجلّ الذي وفقنا للوصول الى هاته المرحلة العلمية ،

ومهد لنا الطريق للوصول إلى ما نحن عليه اليوم .

كما أننا نتوجه بالشكر والإمتنان لكل من درسنا في مشوارنا الدراسي، وكذا كل من ساهم في هذا العمل من قريب أو بعيد، كما لا ننسى شكر أستاذنا المشرف الذي وافق على تأطيرنا رغم تأخرنا في الحصول على الموضوع وتأخرنا في إيجاد الحالة التي تمت دراستها.

شكرا للجميع .

إهداء

أحمد الله عز وجل وأشكره الذي أنار لي طريق العلم ومنحني القدرة والصبر لإنجاز هذا العمل المتواضع

أهدي عملي هذا إلى والدي الكريمين رموز التفاني والإيثار،

وأسأل الله أن يحفظهما بحفظه ويجزيهما عنا خير الجزاء.

كما أهدي هذا العمل إلى الذين شاركوني العمر بتفاصيله الدقيقة إخوتي وأخواتي،

وإلى صغيرتنا رغد ووالدها.

و إلى كل من درسني في مشواري الدراسي

وإلى كل أصدقائي الأعزاء

وإلى كل من ساندني ودعمني من قريب أو بعيد ولو بالكلمة الطيبة.

أسامة شودار

إهداء

أهدي جهدي هذا إلى من لا تعد ولا تحصى فضائلهم علي الوالدين الكريمين

حفظهما الله ورعاهما وأطال في عمرهما.

إلى زوجتي الكريمة،

إلى كل أفراد عائلتي.

إلى كل أصدقائي كل باسمه،

إلى الأستاذ الفاضل الدكتور صالح سراي.

إلى كل من ساندني ودعمني من قريب أو بعيد ولو بالكلمة الطيبة.

المسعود داودي

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى إبراز دور البنوك التجارية في إنشاء وتطور ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما تظهر هذه الدراسة الدور الفعال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دفع عجلة النمو الإقتصادي للبلاد، والقضاء على شبح البطالة، وفي هذا البحث درسنا حالة تم تمويلها عن طريق البنك الخارجي وكالة المسيلة عن طريق قرض في إطار NESDA وهو قرض متوسط المدى موجه لتمويل المشاريع الإستثمارية للشباب.

الكلمات المفتاحية:

بنوك تجارية، مؤسسات صغيرة، مشاريع إستثمارية، مؤسسات متوسطة، تمويل ..

Summary:

This study aims to highlight the role of commercial banks in the establishment, development and growth of small and medium enterprises. This study also shows the effective role of small and medium enterprises in advancing the economic growth of the country and eliminating the specter of unemployment. In this research we studied a case that was financed. Through the external bank, the M'sila Agency, through a loan within the framework of NESDA, which is a medium-term loan directed to finance investment projects for young people.

Key words:

Commercial banks, small enterprises, investment projects،medium enterprises financingg ..

فهرس المحتويات

شكر وعرفان
إهداء
ملخص
فهرس المحتويات .....
قائمة الجداول .....
قائمة الأشكال
مقدمة .....أ

الفصل الأول: مفاهيم عامة حول البنوك التجارية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد.....
2.....
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. 3
المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغير والمتوسطة 3
المطلب الثاني: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 7
المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول البنوك التجارية 11
المطلب الأول: مفهوم البنوك التجارية 11
المطلب الثاني: وظائف البنوك التجارية..... 12
المبحث الثالث: طرق تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق البنوك التجارية..... 14
المطلب الاول: أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 14
المطلب الثاني: أساليب تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 16
خلاصة الفصل الأول :..... 18

الفصل الثاني: دراسة ميدانية على مستوى البنك الخارجي الجزائري وكالة المسيلة

تمهيد..... 20
المبحث الأول: تقديم البنك الخارجي الجزائري (وكالة ولاية المسيلة) 21
المطلب الأول: نشأة وتعريف البنك الخارجي الجزائري 21
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي الجزائري..... 22
المطلب الثالث: العمليات التي تتم على مستوى البنك الخارجي الجزائري 24
المبحث الثاني: تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البنك الخارجي الجزائري وكالة المسيلة 29

فهرس المحتويات .....

المطلب الأول: القروض المتوفرة في البنك لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 29
المطلب الثاني: كيفية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 29
المطلب الثالث: دراسة حالة تم تمويلها من طرف البنك الخارجي الجزائري وكالة المسيلة. 30
خلاصة الفصل الثاني 34
الخاتمة 35
قائمة المراجع 38

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	الجدول رقم (1): تعريف القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**03**
2	الجدول رقم(2): التعريف الياباني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**04**

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1	الشكل رقم (01): الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي الجزائري	**23**
2	الشكل رقم (02): الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي الجزائري وكالة المسيلة	**24**
3	الشكل(3):الاجراءات الادارية في حال عدم التسديد في الآجال المحددة	**30**

مقدمة

تمهيد

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي المحرك الفعال لعجلة النمو الإقتصادي لكل بلدان العالم فهي تمثل حصة الأسد من اجمالي عدد المؤسسات في العالم عامة وفي الجزائر خاصة حيث بدأت بلادنا في بداية التسعينات بعمل إصلاحات شاملة بغرض تحقيق التوازن الاقتصاد الكلي وذلك بالدخول في الانتعاش الإقتصادي من باب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما تساهم هذه المؤسسات في القضاء على شبح البطالة .ويطلق عليها اسم المؤسسات الناشئة حيث يتم إنشاؤها من فكرة إبتكارية لتقديم حلول لمشكل أوصعوبات معينة في المجتمع، وتكون الحلول على شكل سلع أو خدمات حسب الإحتياج، وهي مشاريع ريادية مبتكرة تمتاز بسرعة نموها والمخاطرة العالية، ويتم إنشائها وإدارتها من قبل المؤسسين الذين يطلق عليهم اسم المقاولين أو رواد الأعمال إلا أن المؤسسة الناشئة يمكن أن تكون مؤسسة كبيرة أو مؤسسة صغيرة أو متوسطة وهذا ما يجعلها مختلفة عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

إنشاء مؤسسة صغيرة أو متوسطة لا يتم بوجود الأفكار الإبتكارية ومخططات رائد الأعمال فقط بل تحتاج تمويلا دائما لضمان نمو واستمرارية المؤسسة، قد يلجأ المقاول للتمويل الشخصي في بداية المشروع أو الإستدانة من الأقارب و الأصدقاء ولكن هذه طرق غير مضمونة للحصول على التمويل الكافي والدائم للمشروع، لذلك فالبنوك التجارية هي الحل الأمثل للحصول على تمويل فعال لتغطية الإحتياجات المالية للمؤسسة فالبنوك توفر الدعم المادي في أي وقت وبالمبالغ المطلوبة والكافية وهذا لأن لها عائدات كبيرة ناتجة عن مختلف أنشطتها الإستثمارية، كما لا يخلو تمويل البنوك التجارية للمؤسسات الناشئة من بعض المصاعب، حيث أن البنوك لا تثق بسهولة في أصحاب هذه المؤسسات في بداياتهم وذلك لافتقارهم للخبرة وعدم امتلاكهم للضمانات الكافية مما يصعب عملية التمويل.

الإشكالية: إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحاجة إلى الدعم المادي الوفير لتغطية مصاريف إنشائها من الآلات و التجهيزات الضرورية للعملية الإنتاجية وكذلك لنمو وتطوير المؤسسة إلا أنها تعاني من نقص شديد وصعوبة في عملية التمويل ومن هنا نطرح التساؤل التالي:

- ✓ **ما مدى مساهمة البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؟**

تتفرع عن هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ هل تساهم البنوك التجارية في التمويل الكلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
- ✓ كيف تساهم البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

- ✓ هل للبنوك دور تمويلي فقط للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
- ✓ على أي أساس يتم تقديم البنوك التجارية التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

الفرضيات:

إنطلاقا من التساؤلات المطروحة قمنا بوضع الفرضيات التالية:

- ✓ تساهم البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق منح مختلف أنواع القروض.
- ✓ يساهم البنك في التمويل الجزئي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
- ✓ يتم تقديم التمويل على أساس عدة معايير وضمانات.
- ✓ للبنك أدوار أخرى في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير دور التمويل.

أهداف البحث:

- التطرق إلى معرفة البنوك التجارية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوضيح علاقتهما ببعض.
- تقييم واقع دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فهم القروض التي تمنحها البنوك التجارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- محاولة التعرف على إجراءات منح القروض.
- إبراز دور البنوك التجارية من خلال مفاهيم أساسية ووضوح تطور الوظائف التي تقوم بها

.

الموضوع يهتم كثيرا بالفئة الغالبة وهي فئة الشباب عامة والطلبة الخريجين خاصة ومعالجة مشكل البطالة.

أهمية البحث:

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق النمو الاقتصادي من جهة وتوفير مناصب شغل لعدد كبير من المواطنين من جهة أخرى.

حدود البحث:

1/ حدود زمنية: البنك الخارجي الجزائري – وكالة المسيلة –

2/ حدود مكانية: تم الإعتماد على الوثائق المقدمة من طرف البنك الخارجي الجزائري – وكالة المسيلة–

دراسات سابقة:

الدراسة الأولى :

عقبة نصيرة أطروحة دكتوراه بعنوان فعالية التمويل البنكي لمشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

الإشكالية:

حاول الباحث في هذه الدراسة دراسة المقاربات النظرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وفهم سلوكها.

نتائج الدراسة :

توصل الباحث في هذه الدراسة من فهم سلوك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تجاه مصادر التمويل وقياس وتحليل التمويل البنكي لحل مختلف المشاكل. كما تمكن من إيجاد محددات التمويل البنكي يلائم مراحل انشاء ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال مقارنة الدراسة حاول الباحث دراسة جانب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والجانب التمويلي الذي يلائمها وهذا ما يتوافق مع بحثنا المراد إنجازه.

الدراسة الثانية:

العايب ياسين أطروحة دكتوراه بعنوان إشكالية تمويل المؤسسات الاقتصادية دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

الإشكالية:

حاول الباحث في هذه الدراسة، تحليل هيكل التمويل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومحدداته وتطور المؤسسة الاقتصادية وسياسة التمويل في الإقتصاد الجزائري.

نتائج الدراسة:

ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث: أن التمويل لا يزال يتميز بضيق كبير من حيث تنوع وتعدد خدماته، كما بين الباحث ضعف هيكل الإستدانة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما يعبر عن ضغوطات الدخول إلى سوق التمويل وضعف التوسع في نشاط المؤسسة والذي يفرض عليها الإنفتاح على المصادر الخارجية للتمويل من خلال مقارنة الدراسة نجد أن الباحث قد سلط الضوء على مختلف الإصلاحات والتدابير المنتهجة من جانب الدولة ومعالجة الاختلال المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بينما في دراستنا سنعتمد على إبراز أهمية التمويل ودوره في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الدراسة الثالثة :

بن اسماعيل حياة أطروحة دكتوراه بعنوان: تمويل الإقتصاد في ظل الإصلاحات المالية والمصرفية، حالة الجزائر: 1990 – 2009.

الإشكالية:

حاولت الباحثة معالجة مسألة التمويل للمؤسسات الإقتصادية المختلفة، والأدوات المختلفة في التمويل البنكي للمؤسسات.

نتائج الدراسة:

خلصت إلى أن تقييم إحتياجات تمويل البنوك التجارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تبنى على معايير السوق بدلا من الإجراءات الإدارية المعقدة.

الدراسة الرابعة:

محسن عواطف مذكرة ماجستير بعنوان: تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية.

الإشكالية:

تطرق الباحث في هاته الدراسة إلى تبيان إمكانية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كيفية مواجهة الصعوبات المصرفية التي تتعرض لها في الجزائر.

نتائج الدراسة:

من أهم النتائج التي توصل إليها الباحث هي :

- أن الجزائر خصت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإنتاجية بالدعم المالي فقط.
- أن مشكلة التمويل تتفرع إلى جزئين هما:

1/ وجود نظام مصرفي غير مرن لا يتماشى مع الإقتصاد المفتوح.

2/ غياب ثقافة السوق المالي .

منهج البحث:

نظرا لطبيعة البحث وبهدف الإلمام بمختلف جوانب الموضوع والإجابة على الإشكالية واختبار صحة الفرضيات إخترنا الإعتماد على المنج الوصفي التحليلي في الفصل الأول المتمثل في الجزء النظري، أما في الفصل الثاني والمتمثل في الجزء التطبيقي فتم الاعتماد على أسلوب دراسة الحالة وذلك بإسقاط الجزء النظري للبحث على المؤسسة محل الدراسة.

صعوبات البحث:

1/ ضيق الوقت الممنوح لإنجاز المذكرة.

2/ نقص الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة محل البحث.

هيكل البحث:

من أجل الإلمام بالموضوع من كل الجوانب تم تقسيم البحث إلى فصلين، حيث يتناول الفصل الأول الناحية النظرية للبحث، حيث درس الإطار النظري للبنوك التجارية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتم التطرق فيه إلى ماهية البنوك التجارية وذلك بتقديم لمحة تاريخية وعدة تعاريف مقدمة لها ثم مختلف الأساليب المستخدمة في تمويل المؤسسات الإقتصادية، ثم ننتقل إلى أساسيات التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أما الفصل الثاني فتناول دراسة حالة على مستوى البنك الخارجي الجزائري وكالة المسيلة

للفترة 2020 – 2023 ، من خلال تخصيص المبحث الأول لبعض الجوانب النظرية للمؤسسة من خلال تقديم نظرة عامة عنها، وتخضيض المبحث الثاني لتحليل كيفية تمويل مؤسسة إقتصادية.

الفصل الأول

مفاهيم عامة حول البنوك التجارية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي نتاج التغيير الاقتصادي الذي انتهجته الجزائر لتحريك عجلة النمو الإقتصادي ، وتحظى هذه المؤسسات باهتمام العديد من المبتكرين وتعتبر وجهة لهم لتطبيق أفكار مشاريعهم على أرض الواقع ،لذلك خلقت البنوك طرق و آليات لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و بهذا فإن البنوك التجارية من المؤسسات المالية الحيوية ضمن الإقتصاد القومي و هي عصب الإقتصاد الوطني لأهميتها في جمع المدخرات من خلال استقبال الودائع وتمويل المشاريع و المؤسسات الإقتصادية عن طريق منح القروض.

سنتعرف من خلال هذا الفصل على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و البنوك التجارية وكيفية تمويلها للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

وسنتناول في هذا الفصل المباحث التالية:

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول البنوك التجارية.

المبحث الثالث: طرق تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق البنوك التجارية .

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

سنتطرق في هذا المبحث إلى أهم المفاهيم المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال التعريف بها وبخصائصها ودورة حياتها و كذلك العوامل المؤثر في نجاحها أو فشلها.

المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغير والمتوسطة .

سوف نتناول في هذا المطلب الى أبرز المفاهيم المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

1/ تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تختلف تعريفات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من بلاد الى اخرى، رغم ان بعض المؤسسات والمنظمات الدولية تقدم التوصيات ، الا ان بعض الدول تقدم تعاريف ترتبط بدرجة نموها الاقتصادي، ودول أخرى تقدم تعاريف قانونية حسب قانونها الدولي، لذلك فان العديد من دول العالم تنفرد بتعريفات خاصة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، وهذا لاختلاف هذه المؤسسات من حيث النشاط ومجال العمل فمن المنطق اننا لا نستطيع توحيد تعريف المؤسسات الصناعية منها و الخدماتية وحتى ان كانت هذه المؤسسات في نفس المجال (المجال الصناعي مثلا) فلا يمكن تعريف مؤسسة صناعة الاثاث المنزلي بنفس تعريف مؤسسة صناعة السيارات.

يعتبر حجم المؤسسات تقديرا نسبيا يختلف باختلاف القطاع الذي تنتمي اليه و يختلف باختلاف الدولة أيضا فلا يمكننا تطبيق نفس معايير التصنيف لمؤسسة في بلاد متقدمة مثل اليابان او أمريكا مع مؤسسة من مؤسسات الدول النامية مثل الجزائر أو الأردن.

و كنتيجة لتنوع المعايير المستعملة في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية لكل دولة جعل كل دولة تضع تعريف خاص بها لهذه المؤسسات سنتطرق لبعضها في ما يلي:

1. تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

1.1. تعريف الجزائر:

التعريف المتعارف عليه في الجزائر والمتضمن في القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم1.18 المؤرخ في 12.12.2012 على أنها "مؤسسة إنتاج السلع والخدمات تشغل من 1 الى

250 عامل ولا يتجاوز رقم أعمالها ملياري دينار جزائري ،او لا تتعدى حصيلتها السنوية 500 مليون دج، كما هو موضح في الجدول التالي :[1]

الجدول رقم (1): تعريف القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المعيار حجم المؤسسة	الحدود الدنيا والقصوى لعدد المستخدمين	الحدود الدنيا والقصوى لرقم الأعمال دج	الحدود الدنيا والقصوى للحصيلة السنوية
المؤسسة المصغرة	من1 الى 10	من1 الى 20	من1 الى 10
المؤسسة الصغيرة	من10 الى 49	من20 الى 200	من10 الى 100
المؤسسة المتوسطة	من50 الى 250	من200 الى 2 مليار	من100 الى 500

المصدر : المواد 5،6،7القانون التوجيهي لترقية المؤسسات رقم 01_18المؤرخ في 12_12_2001

2.1. تعريف اليابان:

تعرف اليابان المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إستنادا لقانونها الاساسي لعام 1963 فان التعريف المحدد لهذا القطاع نلخصه في الجدول التالي الذي يوضح كيفية تمييز المؤسسات حسب طبيعة النشاط : [2]

الجدول رقم(2): التعريف الياباني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

القطاعات	رأس المال المستثمر	عدد العمال	طبيعة المؤسسة
المؤسسات الصناعية	أقل من 100 مليون ين	300 عامل او اقل	كبيرة
المؤسسات التجارة بالجملة	أقل من 30 مليون ين	100 عامل او اقل	متوسطة
المؤسسات التجارة بالتجزئة والخدمات	أقل من 10 مليون ين	50 عامل او اقل	صغيرة

المصدر : عثمان لخلف ، دور ومكانة صناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية ، حالة الجزائر 1992، ، ص1

3.1. تعريف ألمانيا:

لألمانيا عدة تعاريف للمؤسسات الصغير والمتوسطة ومن أهمها التعريف التالي:

[1] يوسف قريشي ، سياسة التمويل المصرفي ،المؤسسات الصغرية والمتوسطة ، اطروحة دكتورة جامعة الجزائر ،2005، ص 32

[2] عثمان خلف ، دور ومكانة صناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الإقتصادية ، حالة الجزائر 1992، ، ص1

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي كل مؤسسة تمارس نشاط إقتصادي، و لا يقل عدد العمال فيها عن 200 عامل، وهي التي لا تعتمد في تمويلها على السوق المالي ، وتتم إدارتها من قبل مستثمرين مستقلين يعملون بصفة شخصية ويتحملون كل الأخطار. [1]

4.1. تعريف الولايات الأمريكية المتحدة:

عرفت الولايات الأمريكية المتحدة سنة 1953، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها هي المؤسسات التي يتم إمتلاكها واداتها بطريقة مستقلة حيث لا تسيطر على مجال العمل الذي تنشط في نطاقه، وقد تم تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بطريقة مفصلة بالإعتماد على عدد العمال وحجم المبيعات، ولذلك فقد حدد القانون الأمريكي حدود عليا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما يلي: [2]

.مؤسسات التجارة بالجملة: تقدر مبيعاتها سنويا من 5 إلى 15 مليون دولار أمريكي.

. المؤسسات الخدماتية والتجارية بالتجزئة: تقدر مبيعاتها سنويا من1 الى 5 مليون دولار أمريكي .

. المؤسسات الصناعية: عدد العمال فيها 250 عامل أو أقل.

2.معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

ان إعطاء تعريف دقيق وموحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بلاد ما خاضع للعوامل البيئية و الظروف الاقتصادية التي تنشأ فيها هذه المؤسسات، لذا تم اعتماد العديد من المعايير منها معايير كمية، ومنها معايير نوعية لوضع تعريف شامل لهذه المؤسسات نتعرف عليها فيما يلي:

1.2.المعايير الكمية: [3]

من أهم المعايير الكمية نجد:

1.1.2. معيار رأس المال:

يعتبر هذا المعيار من أهم معايير التصنيف لأنه يعكس الطاقة الإنتاجية والاستثمارية، إلا انه يبقى مختلف من دولة إلى أخرى.

---

[1] عثمان خلف ، واقع المؤسسات الصغرية والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة في العلوم الإقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2003 2004 ، ص11

[2] رابح خوين ،رقية حساين ، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلة تمويلها ، الطبعة الأولى ، مصر 2008

[3] خبابة عبد الله، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2013، ص.14

2.1.2. معيار حجم الموجودات:

أي ما تملكه المؤسسة من أصول ثابتة.

3.1.2. معيار العمالة:

من أكثر المعايير استعمالا لتميزه ب: بساطة الاستخدام والتطبيق، سهولة الحصول على المعلومة ،الثبات النسبي.

4.1.2. معيار رقم الأعمال:

يستعمل لقياس مستوى نشاط المؤسسة وقدرتها التنافسية ويستعمل خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا.

2.2. المعايير النوعية : [1]

تسمى المعايير النوعية ايضا بالمعايير الفنية و من أهمها ما يلي:

1.2.2. المعيار القانوني:

يعتمد هذا المعيار على الطبيعة القانونية للمؤسسة وحجم رأس المال للمستثمر وعليه تشمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كل المشاريع ذات الشكل غير المؤسسي كشركات الأفراد والشركات العائلية والتضامنية وشركات التوصية البسيطة والتوصية بالأسهم والوكالات والحرف والمهن الصغيرة والحرفية والورثة والمحلات التجارية ومكاتب السياحة وغيرها...

2.2.2. المعيار التكنولوجي:

إن استخدام أساليب الإنتاج يمكن أن يكون عاملا للصنف الذي تنتمي إليه المؤسسات الاقتصادية، فاستخدام أساليب الإنتاجية بسيطة ذات كثافة رأس مالية منخفضة بغض النظر عن الكثافة العمالية يجعلها تصنف ضمن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

---

[1] سوسن زريق، مساهمة القرض الإيجار في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، دراسة ميدانية بولاية سكيكدة ،2010-2015 أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية التجارية، علوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2016 _2017 ، ص 5

3.2.2. قيمة المبيعات :

هنالك من يصنف هذا المعيار ضمن المعايير النوعية غير انه كمي في قياسه ولكن نوعي في مدلوله ذلك ان قيمة المبيعات وحجمها إنما يتحدد حسب السوق وكذا نوعية المنتج وفي هذا المجال هناك من يعتبر ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتوجه دائما إلى الأسواق المحلية بطريقة مباشرة أي لها علاقات مباشرة مع زبائنها.

4.2.2. معيار التنظيم:

ويعتمد على خاصيتين هامتين تتعلق بملكية المؤسسة وإدارتها ومدى اتساع نطاق العمل، ففي الغالب تتسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باجتماع ملكية وإدارة المؤسسة من شخص واحد هو نفسه المالك الذي يقوم باتخاذ كل القرارات إضافة إلى ضيق مجال عملها الذي يبقى محليا في معظم الأحيان.

2/ أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تكمن أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أدوارها الاقتصادية والاجتماعية، و أهم دورلها هو المساهمة في توفير مناصب الشغل ولمحاربة البطالة وتحقيق تطور اقتصادي ، كما تساهم في مقاومة الاضطرابات الاقتصادية و خلق جو تنافسي في مجالها الاقتصادي ، وسنتعرف فيما يلي على أهم هذه الأدوار:

1.توفير مناصب العمل:

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إتاحة فرص عمل كثيرة، وتتمثل أهم الأسباب التي جعلت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر استقطابا لليد العاملة في انها مؤسسات كثيفة العمالة، حيث تتميز بصغر رأس المال المتاح مما يجعلها تعتمد على استخدام فنون إنتاجية كثيفة العمل، هذا فضلا عن نقص الخبرة الإدارية والتنظيمية والمهارة الفنية لدى مستخدميها مما يجعلها تجذب زيادة الكثافة الرأسمالية، كما أنها تقبل توظيف الأشخاص الذين لم يتلقون التكوين والتدريب الذي يؤهلهم للعمل في المؤسسات الكبيرة.

2. تقديم منتجات وخدمات جديدة:

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مصدر للأفكار الجديدة والابتكارات الحديثة حيث تقوم بإنتاج السلع والخدمات المبتكرة، ويمثل الإبداع جانبا من إدارة هذه المؤسسات والملاحظ أن كثيرا من السلع والخدمات ظهرت وتبلورت وأنتجت داخل هذه المؤسسات، وهذا يرجع إلى معرفتها لاحتياجات زبائنها بدقة ومحاولة تقديم الجديد ومواكبة التجديد.

3. دعم المؤسسات الكبيرة:

تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور فعال في دعم الكفاءة الإنتاجية للمؤسسات الكبيرة، حيث تزودها بالعمالة الماهرة التي اكتسبت الخبرة في المؤسسات الصغيرة لتنتقل إلى المؤسسات الكبيرة باعتبارها تقدم أجورا أعلى ومزايا اجتماعية أفضل، بالمقابل تحقق المؤسسات الكبيرة انخفاضا في تكاليف الإنتاج من خلال التعاقد مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لإنتاج جزء من المنتج النهائي، خاصة إذا كانت هذه الأخيرة تتم بدرجة عالية من الكفاءة والتحكم في الجانب التكنولوجي .

4.التخفيف من المشكلات الاجتماعية:

ويتم ذلك من خلال ما توفره هذه المؤسسات من مناصب الشغل سواء لصاحب المؤسسة أو لغيره وبذلك تساهم في حل مشكلة البطالة، وما تنتجه من سلع وخدمات موجهة إلى الفئات الاجتماعية الأكثر حرمانا وفقرا وبذلك توجد علاقات للتعامل مما يزيد الإحساس بأهمية التآزر والتآخي بصرف النظر عن الدين واللون والجنس.

5.المساهمة في التوزيع العادل للدخل:

في ظل وجود عدد هائل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتقاربة في الحجم والتي تعمل في ظروف تنافسية واحدة، يؤدي ذلك إلى تحقيق العدالة في توزيع الدخول المتاحة، وهذا النمط في التوزيع لا يوجد في ظل عدد قليل من المؤسسات الكبيرة والتي لا تعمل في ظروف تنافسية.

6.ترقية الصادرات:

أثبتت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قدرة كبيرة على غزو الأسواق الخارجية والمساهمة في زيادة الصادرات وتوفير النقد الأجنبي، وتخفيف العجز في ميزان المدفوعات، كما ساهمت في إحداث فائض في ميزان المدفوعات لبعض الدول، ويمكن للصناعات الصغيرة أن تساهم بفاعلية في تنمية الصادرات للعديد من المنتجات، وذلك من خلال العمل على تطوير الصناعات الصغيرة التي تمد السوق المحلية بالسلع الاستهلاكية لتصبح صناعات تصديرية، وذلك بتقديم التوجيهات للمؤسسات الصغيرة فيما يتصل بوسائل الإنتاج مع توفير المساعدة الفنية والإدارة الاقتصادية اللازمة.

3/ خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعدة صفات وخصائص تميزها عن المؤسسات الكبيرة ومن أهم هذه الصفات نذكر ما يلي: [1]

1.سهولة التأسيس:

وتظهر هذه الخاصية في انخفاض مستلزمات رأس المال المطلوب لإنشائها وهذا ما يتناسب مع قدرات البلدان النامية، إذ يشكل نقص رأس المال أهم المشاكل التي تعاني منها نتيجة لنقص الادخار الناتج عن ضعف الدخل.

2.مركز للتدريب الذاتي:

من خلال طابع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تجعلها مركزا ذاتيا للتدريب والتكوين لمالكيها والعاملين فيها وذلك جراء مزاولتهم لنشاطهم الإنتاجي باستمرار وتحملهم للمستويات التقنية والمالية الأقل تعقيدا وانخفاضا وهذا ما يساعدهم على الحصول على المزيد من المعلومات والمعرفة وهو الشيء الذي ينمي قدراتهم ويؤهلهم لقيادة عمليات استثمارية جديدة ويوسع نطاق فرص العمل.

3.توفير الخدمات للصناعات الكبيرة:

فهي تلبي طلبات الصناعات الكبيرة بتوفير مستلزمات معينة (منتجات محددة، أيدي عاملة) وتتم هذه العملية عن طريق عقود التعاقد.

4.الاستقلالية في الإدارة:

وهي تركز على معظم القرارات الإدارية في شخصية مالكها إذ في الكثير من الحالات يلتقي الشخص المالك بالمسير وهذا ما يجعلها تتسم بالمرونة والاهتمام الشخصي، مما يسهل من عملية رفع الأداء وتحقيق عائد أكبر.

5.مركز للتدريب الذاتي:

من خلال طابع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تجعلها مركزا ذاتيا للتدريب والتكوين لمالكيها والعاملين فيها وذلك جراء مزاولتهم لنشاطهم الإنتاجي باستمرار وتحملهم للمستويات التقنية والمالية الأقل تعقيدا وانخفاضا وهذا ما يساعدهم على الحصول على المزيد من المعلومات والمعرفة وهو الشيء الذي ينمي قدراتهم ويؤهلهم لقيادة عمليات استثمارية جديدة ويوسع نطاق فرص العمل.

[1] عطوي عبد القادر، التجربة التنموية في الجزائر واستراتيجية تنمية المؤسسات.ص.م، الملتقى الدولي حول: تمويل المشروعات ص وم وتطوير دورها في الاقتصادات المغاربية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 23_25 ماي ،2003 ص4

6.محدودية الانتشار الجغرافي:

فمعظم هذه المؤسسات تكون محلية أو جهوية.

7.جودة الإنتاج وانخفاضه:

إن التخصص المحدد والدقيق لمثل هذه المؤسسات وهذا ما يساعدها ويسمح لها بتقديم إنتاج ذو جودة عالية، حيث يعتمد النمط الإنتاجي فيها على مهارات حرفية ومهنية مما يجعلها تستجيب بشكل مباشر لأذواق واحتياج المستهلكين وهو ما يسهل عملية التكيف وتجنب بذلك التقلبات المفاجئة في توفير المنتجات، إلا أن ذلك ينجم عنه إنتاج منخفض مقارنة بالمؤسسات الكبرى .

المطلب الثاني: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قطاعا كبيرا ،حيث يشمل العديد من الأشكال والأنواع وذلك حسب توجه المؤسسة، كما تحوز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على اهتمام بالغ من قبل الباحثين والمستثمرين الذين يفصلون استثمار أموالهم في هذا النوع من المؤسسات لذا نجدها تنشط في العديد من القطاعات الاقتصادية المختلفة، وتنقسم إلى عدة أنواع تختلف أشكالها باختلاف المعايير المعتمدة في تصنيفها حيث تتمثل هذه المعايير فيما يلي: [1]

1.تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب درجة تطورها وحجم إمكانيتها الإنتاجية :

لها اشكال مثل:

- ← المؤسسات العائلية.
- ← المؤسسات التقليدية.
- ← المؤسسات المتطورة والشبه المتطورة.

تعرف كالآتي:

1.1. المؤسسات العائلية:

او كما يطلق عليها المؤسسات المنزلية و ينشأ هذا النوع من المؤسسات بمساهمة أفراد العائلة الذين يمثلون اليد العاملة فيها ويكون المنزل مقر إقامتها كما تقوم بإنتاج منتجات تقليدية تسوقها بكميات محدودة ويهدف تحويل المنزل إلى وحدة منتجة من خلال الاستفادة من القدرات والإمكانيات المتوفرة واستغلال

[1] سماح طلحي، دور البدائل الحديثة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع الإشارة لحالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراء علوم في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2014-2013

الخدمات المحلية المتاحة، تقوم المؤسسات العائلية في بعض الدول بإنتاج أجزاء من السلع لفائدة المصانع المتواجدة بنفس المنطقة في إطار ما يعرف بالمقاولة الباطنية.

2.1. المؤسسات التقليدية:

تتميز هذه المؤسسات باستخدامها لطرق تقليدية في التصنيع واعتمادها على أدوات يدوية بسيطة في تنفيذ أعمالها في إطار إداري محاسبي وتسويقي بسيط بهدف إنتاج منتجات تقليدية، و تستخدم المؤسسات التقليدية تجهيزات قليلة التطور من الناحية التكنولوجية وتركيبة هيكلية لرأس مال منخفض مع تكثيف عنصر العمالة.

3.1. المؤسسات المتطورة وشبه المتطورة:

تمتاز عن النوعبن السابقين باستخدامها لتقنيات و تكنولوجيات صناعية حديثة، لانها تنتج منتوجات مطابقة لمعايير الصناعة الحديثة.

2. تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المعيار القانوني :

تنقسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب هذا المعيار إلى : [1]

1.2. مؤسسات فردية:

هي المؤسسة التي يمتلكها ويديرها فرد واحد، حيث يقوم باتخاذ جميع القرارات وفي المقابل يحصل على الأرباح، وهو المسؤول الأخير عن نتائج أعمال المؤسسة من أرباح أو خسائر .

2.2.مؤسسات الشركات:

هي مؤسسات تعود ملكيتها إلى شخصين أو أكثر، يلتزم كل طرف بتقديم حصة من مال أو عمل لاقتسام ما قد ينشا من أرباح وخسائر في هذه المؤسسة وتقسم مؤسسات الشركات إلى:

1.2.2. شركات الأشخاص:

تعود ملكيتها إلى عدد من الأشخاص، وتشتمل على شركات التضامن وشركات المحاصة وشركات التوصية البسيطة والشركات ذات المسؤولية المحدودة.

---

[1] عقبة نصيرة، فعالية التمويل البنكي لمشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراء علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة،2015-2014 ص.31-29

2.2.2. شركات التضامن:

تقوم من خلال عقد بين شخصين أو أكثر يتحملون فيما بينهم مسؤولية تضامنية وغير محدودة عن النشاطات والأعمال التي تمارس داخل المؤسسة والإدارة التضامنية وتعني المشاركة في الأعمال والنشاطات مع التزام الشركاء بالوفاء بمختلف الالتزامات المادية المترتبة على شركتهم والمسؤولية الغير محدودة.

3.2.2. شركات المحاصة:

تعتمد في إنشائها على اتفاق كتابي أو شفوي بين اثنين أو أكثر من الشركاء للقيام بنشاط اقتصادي خلال فترة زمنية محدودة لتحقيق ربح معين يتم تقاسمه فيما بين الشركاء حسب اتفاقهم ومن ميزاتها:

- ✓ تعتبر شركة متسترة ليس لها حقوق ولا عليها التزامات.
- ✓ ليس لها رأس مال ولا أعوان ولا شخصية اعتبارية، فنشاطها يتم بصفة شخصية .
- ✓ تهتم هذه الشركات بالنشاطات التجارية والموسمية مثل تسويق المحاصيل الزراعية.
- ✓ شركة ذات مسؤولية محدودية: يقوم عدد من المستثمرين على تنشيط المشاريع الصغيرة والمتوسطة على شكل ذات مسؤولية محدودة للتخلص من عيوب شركات التضامن، وتتميز هذه الشركات بما يلي:
  - مسؤولية الشريك محصورة بحدود مساهمته في رأس مال الشركة.
  - يوزع رأس مال الشركة إلى حصص متساوية، ويمكن للشريك شراء حصة أكثر كما يمكن بيع حصته لغير الشركاء .
  - لا يقبل في إعداد الشركاء إلا الأشخاص الطبيعيين .
  - تكون الإدارة فيها من طرف شريك أو أكثر أو من طرف شخص خارجي لهم.

3. تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب معيار الطبيعة الاقتصادية للنشاط:

1.3. مؤسسات خدماتية:

هي تلك المؤسسات التي تقوم بتلبية حاجات تقتضيها الحياة الاجتماعية التي تتطور باستمرار كخدمات البريد .

2.3. مؤسسات صناعية:

هي مؤسسات التي تقوم بإنتاج السلع الاستهلاكية والسلع الوسيطية بالإضافة إلى إنتاج سلع التجهيز.

3.3.المؤسسات الزراعية:

ويكون العمل فيها بإحدى الطرق التالية:

- يقوم صاحب المزرعة باستغلال ملكيته بمساندة أسرته.

- يقوم صاحب المزرعة بتأجير أرضه لفلاح قصد استغلالها مقابل مبلغ مالي .
- يقوم بتفويض استغلال أرضه إلى مزارع مقابل قسط من المحصول.

4. تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة النشاط:

تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجانب الأرحب من مساحة مشاريع النشاط الاقتصادي داخل الاقتصاد الوطني في سائر أنحاء العالم، حيث تمارس هذه المؤسسات أنشطتها في جميع القطاعات الاقتصادية سواء الصناعية أم التجارية، الزراعية، المقاولاتية حيث يمكن توضيح المجالات التي يمكن أن تعمل فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النحو التالي:

1.4. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية:

ان تركيز القدرات والإمكانيات بشكل متزايد في الصناعة أدى في السنوات الأخيرة إلى توجيه الاهتمام إلى المؤسسات الصناعية ذات الحجم الصغير والمتوسط والتي تستعمل تقنيات إنتاج بسيطة وتستحوذ على نسبة عالية من العمالة لتلبية الطلب المتزايد على منتجات هذه المؤسسات سواء كانت سلعا استهلاكية أو وسيطة أو إنتاجية تطلبها المؤسسات الكبيرة .

1.1.4. المنتجة للسلع الاستهلاكية:

يعتمد نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نظام إنتاج السلع الاستهلاكية على تصنيع عدة منتجات، ويعود التركيز عليها نظرا لكونها تتلائم مع خصائص هذه المؤسسات وتتمثل هذه المنتجات في :

- منتجات الجلود والأحذية والنسيج.
- المنتجات الغذائية.
- الورق ومنتجات الورق ومشتقاته.

2.1.4. المنحة للسلع الوسطية:

يعتمد نشاط هذه المؤسسات على إنتاج مجموعة من السلع والتي تكون في مجال الصناعة الميكانيكية والكهربائية، الصناعة الكيميائية والبلاستيكية، صناعة مواد البناء، المناجم.

3.1.4. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتجة لسلع التجهيز :

إن أهم ما يميز مؤسسات إنتاج سلع التجهيز عن المؤسسات السابقة، احتياجها إلى الآلات والتجهيزات التي تتمتع بتكنولوجيا عالية للإنتاج وكثافة وكبر رأسمالها، الأمر الذي قد لا يتماشى مع إمكانيات اغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما يضيق عليها دائرة النشاط في هذا المجال والذي ينحصر في بعض

الأنشطة والفروع البسيطة، كإنتاج وتركيب المعدات يكون في البلدان المتقدمة، أما في البلدان النامية فان نشاط هذه المؤسسات قد لا يتعدى مجال الصيانة والإصلاحات والتجهيزات كوسائل النقل.

2.4 .المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التجارية :

هي تلك المؤسسات التي تقوم بشراء سلع ثم تقوم بإعادة تعبئتها أو تغليفها وبيعها بقصد الحصول على ربح، ونجد هنا كل من تجارة البيع بالتجزئة وتجارة البيع بالجملة والملاحظ في هذا الصدد الانتشار الواسع لهذا النوع من المؤسسات إذ نجدها تلعب دورا كبيرا في تموين المستهلكين بمختلف الحاجيات.

5.تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب معيار طبيعة الملكية :

تنقسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب هذا المعيار إلى :

1.5. مؤسسات عامة:

هي مؤسسات تعود ملكيتها للدولة فلا يحق للمسئولين فيها التصرف فيها دون موافقة من الدولة، ولا يحق لهم بيعها أو إغلاقها إلا إذا وافقت الدولة على ذلك.

2.5. مؤسسات خاصة:

هي المؤسسات تعود ملكيتها لفرد أو مجموعة من الأفراد.

3.5. مؤسسات مختلطة:

هي المؤسسات تعود ملكيتها بصورة مشتركة للقطاع العام والخاص.

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول البنوك التجارية

سنتطرق في هذا المبحث إلى أهم المفاهيم المتعلقة بالبنوك التجارية من خلال التعريف بها وبخصائصها و كذلك العوامل المؤثر في نجاحها أو فشلها.

المطلب الأول: مفهوم البنوك التجارية

في ظل تسارع وتيرة النمو الاقتصادي العالمي تحتل اليوم البنوك بصفة عامة والبنوك التجارية بصفة خاصة مكانة هامة في المنظومات الاقتصادية، حيث تعتمد البنوك التجارية سياسات ادخارية وسياسات اخرى تمويلة، كما يسمح تعدد وظائفها بتمييزها عن بقية البنوك بخصائص عدة.

كما تختلف تعريفات البنوك التجارية من شخص لآخر كما يلي:

1.1.تعريف الجزائري سخري كمال : [1]

"البنوك التجارية هي مؤسسات مالية غير متخصصة تتعامل في الدين والائتمان، تعمل أساسا بتلقي الودائع القابلة للسحب أي تحت الطلب وتقديم القروض، فهي تعتبر وسيط بين أولئك الذين لديهم فائض في الأموال وبين الذين يحتاجون لتلك الأموال".

2.1.تعريف الأردني فليح حسن خلف: [2]

تعتبر البنوك التجارية من أهم أنواع البنوك، وأكثرها نشاطا وترتبط بها أوسع العمليات المصرفية إذ أن معظم الودائع تتركز لديها، كما معظم القروض تمنح من خلالها وتؤدي معظم الخدمات عن طريقها.

مما سبق يمكننا ان نعرف البنوك التجارية على انها وسيط مالي بين من لديهم فائض مالي (المودعين)و بين من يحتاجون التمويل (المقترضين)، حيث يستقبل البنك التجاري الاموال عن طريق المودعين على شكل ودائع و يخرجها على شكل قروض لطالبي القروض مثل اصحاب المشاريع.

2. أهمية البنوك التجارية

إن البنوك التجارية هي الداعم الأساسي على الصعيدين التنموي والاستثماري وكنتيجة لتقدم عجلة النمو الاقتصادي العالمي فقد تطور النشاط البنكي بصورة كبيرة مما زاد من اهميتها، ونستعرض فيما يلي أهمية البنوك: [3]

1.2. إن وجود البنوك التجارية يؤدي إلى تحقيق نمو اقتصادي ناتج عن تفاعل المؤسسات التجارية من جانب والمتعاملين معها من جانب أخر،حيث تعمل على تسهيل معاملات التجار والمستثمرين وتوظيف أعداد كبيرة ومن الموظفين فيها .

2.2. قيام البنوك بالوساطة المالية، وعلى ذلك يتعين على صاحب المال أن يجد نفسه المستثمر المطلوب والعكس بالشروط والمدة الملائمة للاثنين .

3.2. تمتلك البنوك التجارية موجودات قريبة من النقود تدر عائدا، مما يقلل الطلب على النقود وتزيد بذلك سيولة الاقتصاد.

---

[1] سخري كمال، دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية، مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ،2013 ص13

[2] فليح حسن خلف ، النقود والبنوك، جدار للكتاب العالمي، الأردن، ،2006 ص 32

[3] ريما حيدر، اثر كفاية رأس المال في المصارف التجارية الخاصة في سورية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في التمويل والمصارف، كلية الاقتصاد، جامعة حماة الجمهورية العربية السورية، ،2017

4.2. تمثل البنوك التجارية الركيزة الأساسية لتطبيق السياسة النقدية التي تطبقها الدول من خلال بنوكها المركزية، حيث تستخدم البنوك المركزية أسعار الفائدة الدائنة والمدينة والنسب المالية الرقابية في التأثير على حالات الاقتصاد من حالات الكساد أو رواج أو تضخم .

5.2. تقدم البنوك التجارية موجودات مالية عالية بمخاطر مالية مختلفة، وعوائد مختلفة أيضا وتستوعب بذلك جميع رغبات المستثمرين وشروطهم.

6.2.تشجيع الأسواق المالية التي تستثمر وتصدر الأصول المالية التي يحجب عنها الأفراد خوفا من المخاطرة.

تستطيع البنوك التجارية الدخول في مشاريع ذات مخاطرة عالية، نظرا لتنوع الاستثمارات التي تقوم بها، ومن ثم توزيع المخاطر بين الاستثمارات المختلفة.

3. خصائص البنوك التجارية

تتميز البنوك التجارية بعدة خصائص تميزها عن بقية البنوك ونسنستعرض فيما يلي أهم هذه الخصائص : [1]

1.3. يتمثل هدفها الأساسي في تحقيق الربح حيث أن البنوك التجارية غالبا ما تكون مملوكة من الأفراد أو الشركات إذ انها تعتبر مؤسسات رأسمالية هدفها تحقيق اكبر قدر ربح ممكن بأقل تكلفة ممكنة.

2.3. تتمثل السمة الأساسية للبنوك التجارية في قدرتها على خلق الائتمان وإضافتها بذلك إلى كمية النقود، نقودا دفترية، أي نقودا مصرفية .

3.3. تتأثر برقابة البنك المركزي ولا تؤثر عليه، وذلك من خلال لجنة المراقبة على المصارف، إذ لا تكتفي بالرقابة التوجيهية فقط بل تفرض على البنوك التجارية أحكاما واجبة التنفيذ تحت طائلة العقوبات المدنية أو الجنائية.

4.3. قبول الودائع الجارية(تحت الطلب)، والتي يتم سحبها في أي وقت وبأي قدر كان في حدود مبلغ الوديعة، وحيث تعتبر الودائع الجارية هذه إحدى أشكال النقود إذ أن عرض النقد في الاقتصاد يتضمن نقود ودائع الطلب حيث يتم سحب هذا النوع من الودائع باستخدام الشيك.

5.3. تتعدد البنوك التجارية وتتنوع تبعا لحاجة السوق النقدي غير أن هذا التعدد لا يلغي إمكانية التركيز للبنوك التجارية في النظام الرأسمالي .

المطلب الثاني: وظائف البنوك التجارية

[1] محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، دار المنهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 36

للبنوك التجارية وظائف عدة كباقي المؤسسات الاقتصادية ،سنعرضها مصنفة الى صنفين وظائف تقليدية متعارف عليها و وظائف مستحدثة اتت نتيجة التطور الاقتصادي او كما تسمى الوظائف الحديثة وسنعرفها كما يلي:

1. الوظائف التقليدية:

وهي الوظائف الرئيسة التي تعرف بها البنوك التجارية تتمثل في منح القروض و قبول الودائع ونعرفها كما يلي: [1]

1.1. منح الائتمان(القروض):

تعرف القروض المصرفية بانها تلك الخدمات المقدمة للعملاء والتي بمقتضاها يتم تزويد الأفراد والمؤسسات بالأمور اللازمة، على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها وتدعم هذه العملية بضمانات تكفل البنك استيراد أمواله في حالة توقف العميل عن السداد، وتنقسم إلى قروض بضمانات وقروض بدون ضمانات.

2.1. قبول الودائع:

تعد هذه الوظيفة من أهم الوظائف في البنوك التجارية، فقبول الودائع معناه تلقي البنك التجاري مبالغ بعملات مختلفة تكون واجبة الدفع أو التأدية عند الطلب أو بعد إنذار في تاريخ استحقاق معين، وهذا حسب نوع الوديعة. وعليه يعمل البنك بطرق مختلفة لجذبها سواء عن طريق خلق أوعية ادخارية جديدة أكثر إغراء للمدخرين أو بالطرق السعرية.

2. الوظائف الحديثة للبنوك التجارية:

تقوم البنوك التجارية بوظائف عديدة منها: [2]

1.2. القيام بخدمات الأوراق المالية لحساب العملاء:

يقوم البنك بإصدار الأوراق المالية في شكل أسهم وسندات نيابة عن عملائه، فيما يشمل ذلك عمليات الاكتتاب وتحصيل الأقساط من المكتتبين ورد الزيادة إليهم، كما ينوب عن عملائه في تلقي طلبات الشراء والبيع للأوراق المالية.

2.2. تحصيل الأوراق التجارية وخصمها:

---

[1] عبد الحميد عبد المطلب، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، ،2000 ص104

[2] محمد توفيق سعودي، الوظائف غير التقليدية للبنك التجاري، دار الأمين للنشر والتوزيع، القاهرة،2002

يقوم البنك التجاري بتحصيل مستحقات عملائه من الأوراق التجارية من مصادرها المختلفة، كما يدفع ديونهم إلى مستحقيها سواء داخل البلد وخارجه، وقد يقع حاملو الأوراق التجارية في أزمة سيولة، مما يضطرهم إلى اللجوء للبنوك التجارية قصد خصمها مقابل عمولة.

3.2. تقديم خدمات استشارية للمتعاملين:

أصبحت معظم البنوك تشترك في إعداد الدراسة المالية المطلوبة للمتعاملين معها لدى إنشائهم المؤسسات، قد يبدو أن تقديم خدمات استشارية ليس له علاقة مباشرة بطبيعة نشاط البنوك، ولكن التجارب التي مرت بها البنوك يحتم على إدارتها الإلمام بهذه الوظيفة، وغالبا ما يجد المسؤول عن البنك نفسه كمستشار مالي لمشروع الزبون.

4.2. ادخار المناسبات:

تشجع البنوك المتعاملين معها أن يقوموا بالادخار لواجهة مناسبات معينة أو مواجهة الأخطار، وهذا النوع م ن الخدمات البنكية يؤدي إلى زيادة موارد البنك نتيجة تراكم مدخرات المتعاملين على فترات دورية.

5.2. بيع وشراء العملات الأجنبية:

تقوم البنوك التجارية ببيع وشراء الأوراق النقدية والعملات الأجنبية بهدف توفير قدر كاف منها لمواجهة حاجيات زبائنها وكذا تحقيق ربح إذا كانت أسعار الشراء اقل من أسعار البيع.

6.2. التحويل المصرفي:

هو عملية تتم عن طريق نقل مبلغ من حساب زبون إلى حساب زبون أخر، ويؤدي هذا النقل إلى نقل الحقوق المالية دون الاتجاه إلى النقود، وقد يكون بين حسابين مختلفين في بنك واحد لزبونين مختلفين.

7.2 خدمات البطاقات الائتمانية:

وتعتبر من أشهر الخدمات البنكية الحديثة التي استحدثتها البنوك التجارية، وتتلخص هذه الخدمة في منح الأفراد بطاقات من البلاستيك تحوي على معلومات عن اسم المتعامل ورقم حسابه، وبموجب هذه البطاقة يستطيع المتعامل أن يتمتع بخدمات العديد من المحلات التجارية المتفقة مع البنك.

المبحث الثالث: طرق تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق البنوك التجارية

تتحصل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كغيرها من المؤسسات على مواردها المالية من البنوك التجارية بعدة طرق.

المطلب الاول: أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعتمد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة اساليب تمويل مختلفة منها الداخلية والخارجية سنتعرف عليها كل على حدى فيما يلي :

1. أساليب التمويل الداخلية [1]

نقصد بالتمويل الداخلي للمؤسسة مجموعة الموارد التي يمكن للمؤسسة الحصول عليها بطريقة ذاتية دون اللجوء إلى الخارج، أي مصدرها ناتج عن دورة الاستغلال للمؤسسة، وتتمثل مصادر التمويل الداخلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في:

1.1. التمويل الذاتي:

يعرف بأنه الأموال المتولدة عن العمليات الجارية أو من مصادر ثانوية في المؤسسة دون اللجوء إلى مصادر خارجية، ويشمل الفائض النقدي المتولد عن العمليات الجارية وكذلك ثمن الأصول غير المستخدمة اللذان يشكلان المقدرة الذاتية للمؤسسة على التمويل. ويعرف أيضا على انه الفائض الذي حققته المؤسسة من أموال، فالتمويل الذاتي يعبر عن الارتباط المباشر بين مرحلة التجميع التي تتمثل في تكوين السيولة وبين مرحلة التوظيف وهي استخدام السيولة ومن ابرز مكوناته ومصادره:

1.1.1. الادخارات الشخصية:

وهي التمويل المقدم من صاحب المؤسسة نفسه سواء في بداية تكوين المشروعات عند الحاجة للتوسع أو لزيادة رأس المال العامل وذلك بتحويل بعض أملاكه الخاصة لخدمة نشاط المؤسسة، وتعتمد نسبة عالية من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على هذا النوع من التمويل

2.2.1. الأرباح المحتجزة:

وتتمثل الأرباح المحتجزة احد مصادر التمويل الذاتي للمؤسسة، فالمؤسسة بدلا من توزيع كل الفائض المحقق على المساهمين تقوم بتجميد جزء من ذلك الفائض في عدة حسابات مستقلة يطلق عليها اسم الاحتياطات، وسياسة توزيع الأرباح هي التي تحدد الجزء من الأرباح الذي يوزع على الملاك وأيضا الجزء الذي

[1] دريد كامل ألشيب ، مبادئ الادارة المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، ،2001 ص115

يحتجز، وعند تخطيط سياسة توزيع الأرباح على المؤسسة ان تأخذ بعين الاعتبار مصالح المؤسسة من جهة ومصالح المساهمين من جهة أخرى.

3.1.1 . الاحتياطات:

تمثل الاحتياطات مبالغ يتم حجزها من الأرباح المحققة لتدعيم المركز المالي للمؤسسة أو لمواجهة خسائر محتملة الوقوع، ويتوقف تكوين الاحتياطات على نتيجة أعمال المؤسسة وتحقيقها لأرباح، ذلك ان الاحتياطي يشكل جزء من الأرباح القابلة للتوزيع، تقابله زيادة في الأصول، ويتم حجز الاحتياطات إنما بمقتضى القانون أو النظام الأساسي للشركة كالاحتياطي القانوني، النظامي، احتياطي شراء سندات حكومية.

4.1.1. مخصصات الاهتلاكات:

الاهتلاكات هي مبالغ مالية(أقساط) سنوية تخصصها المؤسسة لمواجهة التدهور المتوقع حدوثه على مستوى استثمارات المؤسسة، وذلك نتيجة لمرور زمن من استخدامها.

5.1.1.المؤونات:

هي مبالغ مالية تقتطع من الأرباح لمواجهة الخسائر الناجمة عن أخطار محتمل حدوثها، في قيمة المخزونات والحقوق مستقبلا، تخصيصها في المؤسسة ضروري حتى لو لم تحقق أرباح

2. أساليب التمويل الخارجية: [1]

من الممكن للمؤسسة ان لا تتمكن من تمويل استثماراتها بوسائلها الخاصة مما يجعلها تلجا إلى البحث عن مصادر خارجية، وتتمثل هذه المصادر فيما يلي:

1.2. مصادر التمويل طويلة الأجل:

تلجا المؤسسات إلى هذا النوع من التمويل من اجل تغطية الإنفاق اللازم لشراء الأصول الثابتة وتمويل الجزء الدائم من الأصول الثابتة وتمويل الجزء الدائم من الأصول الثابتة وتنحصر مصادر التمويل طويلة الأجل فيما يلي:

1.1.2.الإقراض طويل الأجل:

ويمثل جزءا من التمويل طويل الأجل الذي يكون مصدره من خارج المؤسسة، وينقسم إلى قسمين أساسيين:

[1] فايز جمعة صالح النجار، عبد الستار محمد علي، الريادة وادارة الاعمال الصغيرة، الطبعة الاولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ،2006 ص196

السندات: هي أوراق مالية ذات قيمة اسمية تصدر من جهات عديدة مثل الدولة والمؤسسات، وتطرح للتداول إلى الأفراد والمؤسسات بهدف الحصول على تمويل طويل الأجل، وهو وثيقة بقيمة محددة يتعهد مصدرها بدفع فائدة دورية في تاريخ محدد لحاملها، سواء ربحت الجهة المصدرة أم خسرت، ولحاملها الحق في استرجاعها في وقته المحدد.

القروض طويلة الأجل: وهي تمثل نوعا من القروض التي تلزم المؤسسة عند الحصول عليها بسداد كل من أصل القرض والفائدة المستحقة في تاريخ معين، وتخضع عملية الإقراض في هذه الحالة لشروط الاتفاق ما بين المؤسسة والمقترض، تتراوح فترة الاقتراض عادة ما بين 3 الى15 عاما وتحصل المؤسسات على هذا النوع من القروض من المؤسسات المالية المختلفة كالبنوك وشركات التامين أو بعض الهيئات العامة.

2.1.2.الأسهم:

تمثل الملكية الأصلية للمؤسسات، وهي إحدى الوسائل الرئيسية للتمويل طويل الأجل خاصة رأس المال الدائم، فشركات المساهمة تعتمد اعتمادا تاما على إصدار أسهمها للحصول على الرأس المال اللازم، وذلك إما عند إنشائها أو عند توسعها أو فتح رأس مالها، ويحدد عند عقد المؤسسة وما تنص عليه قوانين الدولة ويمكن تصنيف الأسهم إلى نوعين هما الأسهم الممتازة والأسهم العادية حيث تختلف الأسهم الممتازة عن العادية بان الأولى تحصل عادة على معدل ثابت من الأرباح السنوية، وكذلك الأمر فان تكاليف إصدارها أعلى من تكاليف إصدار الأسهم العادية.

2.3. مصادر التمويل متوسطة الأجل:

التمويل متوسط الأجل هو ذلك النوع من القروض الذي يتم سداده في فترة تزيد عن السنة، وينقسم إلى قسمين :

1.2.2. التمويل بالقروض المباشرة متوسطة الأجل:

عادة يتم تسديد هذه القروض بصورة منتظمة على مدار سنوات تمثل عمر القرض، ويطلق على أقساط السداد في هذه الحالة مدفوعات الاهتلاك بالاظافة إلى ذلك عادة ما يكون القرض مضمونا بأصل معين أو بأي نوع من أنواع الضمانات الأخرى، ولا شك ان هناك بعض الاستثناءات لهذه الفوائد في بعض الأحيان .

2.2.2. التمويل بالاستئجار:

تهدف هذه المؤسسات إلى استخدام المباني والمعدات، وبالتالي فهدفها ليس امتلاك هذه التسهيلات، وقد ظهر خلال السنين الأخيرة وفي معظم الدول اتجاه استئجار هذه التسهيلات بدل من شرائها، وبعد ان كان

الاستئجار قاصرا على الأراضي والمباني، فقد أصبح يشمل جميع الأصول تقريبا، فان الاستئجار يشبه الاقتراض إلى حد كبير.

3.2. أساليب التمويل قصيرة الأجل:

ويعتبر هذا النوع من التمويل القصير الأجل الأنسب في التمويل وتلجا معظم المؤسسات إلى هذا التمويل بغض النظر عن حجمها نظرا لتكلفة الحصول عليه اقل من تكلفة الحصول على التمويل طويل الأجل ومن ابرز مصادره :

1.3.2.الائتمان التجاري:

عندما تشتري المؤسسة (المشتري) بضاعة أو مواد أولية أو خدمات من المؤسسات الأخرى فإنها لا تضطر إلى دفع ثمن هذه المشتريات نقدا وفي الحين، فخلال المدة التي لم يسدد فيها الدين وحتى تاريخ الدفع فان المؤسسة تصبح مدينة للمورد وتكون قيمة الدين بقائمة المركز المالي للمؤسسة تحت حساب الموردين في جهة الخصوم، وتسجل لدى المورد تحت حساب الحقوق في جانب الأصول، ويشكل هذا ما يسمى بالتمويل قصير الأجل في شكل ائتمان تجاري لوجود فترة قصيرة بين تاريخ الاستلام ودفع الثمن، ويمكن اعتبار الائتمان التجاري على انه مصدر تمويل تلقائي أو طبيعي بمعنى انه ينتج من العمليات التجارية العادية للمؤسسة .

2.3.2. الائتمان المصرفي:

ويقصد بالائتمان المصرفي في هذا الصدد، القروض قصيرة الأجل التي تحصل عليها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من البنوك، ويتميز بأنه أقل تكلفة من الائتمان التجاري، في الحالات التي تفشل فيها المؤسسة من الاستفادة من الخصم، كما يعتبر مصدرا لتمويل الأصول الدائمة للمؤسسات التي تعاني من صعوبات في تمويل تلك الأصول من مصادر طويلة الأجل، يضاف إلى ذلك انه أكثر مرونة من الائتمان التجاري، إذ يأتي في صورة نقدية وليس في صورة بضاعة، ولا يتغير تلقائيا مع حجم النشاط.

المطلب الثاني: أساليب تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ان البنوك التجارية هي الممول الرئيسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتمولها بواسطة أساليب تمويلية مختلفة يمكن تصنيفها حسب طبيعة النشاط التمويلي إلى قروض الاستغلال وقروض الاستثمار

1.قروض الاستغلال: [1]

[1] حياة نجار ومليكه ، دور النوق التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الوطني حول: البنوك التجارية والتنمية الاقتصادية، جامعة 8ماي،1945 قالمة، يومي7و 8 ديسمبر، ،2004 ص163

وهي القروض الموجهة لتمويل كل العمليات التي تقوم بها المؤسسات في الفترة القصيرة التي غالبا لا تتعدى 12شهرا وتتمثل في:

1.1. اعتماد الصندوق:

وهو اتفاق يتعهد بموجبه البنك بوضع مبالغ تحت تصرف الشخص وذلك وفق مدة محددة وقد يتفق على ان يسحب المستفيد هذه المبالغ على دفعة واحدة أو على دفعات متتالية وقد يأخذ فتح الاعتماد شكلا بسيطا أو شكل 2حساب جاري، ويأخذ اعتماد الصندوق عدة إشكال:

1.1.1.الكشف البنكي:

تستفيد منه المؤسسة التي تسجل نقصا في الخزينة ناجما عن كفاية رأس المال العامل، ومدته قد تصل إلى السنة، وهو يعني المبلغ الذي يسمح البنك لعميله بسحبه بما يزيد عن رصيد حسابه الجاري، ويقرض البنك فائدة على العميل خلال الفترة التي تسحب فيها مبالغ تفوق رصيد الدائن في الحساب الجاري، ويتوقف حساب الفائدة بمجرد عودة الرصيد من المدين إلى الدائن.

2.1.1. تسهيلات الصندوق:

وهي عبارة عن قروض معطاة لتخفيف صعوبات السيولة المؤقتة أو القصيرة جدا التي تواجهها المؤسسة وعادة ما يتم اللجوء إلى مثل هذه القروض في فترات معينة كنهاية الشهر مثلا، وعادة لا تتجاوز مدتها بضعة أيام.

3.1.1. القروض بالالتزام:

وفي هذه الحالة لا يتم تقديم المبالغ المالية للمؤسسات بصورة مباشرة، وإنما إعطاء ثقة للبنك فقط، حيث يتمثل القرض في الضمان الذي يقدمه البنك للعميل لتمكينه من الحصول على أموال من جهة أخرى، ويكون البنك مخيرا على إعطاء الأموال إذا عجز العميل عن الوفاء بالتزاماته.

4.1.1. قرض الموسم:

وهو قرض على الحساب الجاري وقد يمتد إلى أكثر من 9 أشهر، ويستخدم لتمويل نشاط موسمي لمؤسسة معينة، حيث يوجه لسد حاجيات الخزينة الناجمة عن هذا النشاط الموسمي.

2.قروض التجارة الخارجية: [1]

[1] خالد محمد السواعي، التجارة الدولية:النظرية وتطبيقاتها، عالم الكتب الحديث، الأردن ،2010 ص68

1.2. التحصيل المستندي:

هو التزام من قبل البنك الخاص بالمشتري (الدولة) يجعله يلتزم بدفع المبلغ المطلوب منه للبائع (الدولة 4 التي قدمت عرض بيع السلع أو البضاعة)، وتعتمد على استخدام التحصيلات النقدية أو المستندية.

2.2. القرض المستندي:

هو عبارة عن عملية أو تعهد يقوم فيه بنك المستورد بان يحل محل المستورد في دفع وتسديد جميع المستحقات المالية للمصدر الأجنبي من خلال البنك الذي يمثله مقابل وثائق رسمية تدل على تنفيذ الخدمة بشكل فعلي خلال فترة زمنية متفق عليها مسبقا، ويتم الاعتماد المستندي من خلال عدة أطراف هي:(المستورد، المصدر، بنك المستورد، بنك الصادر).

3. قروض الاستثمار: [1]

وهي القروض الموجهة لتمويل تلك العمليات التي تقوم بها المؤسسات لفترات طويلة.

1.3.قروض متوسطة الأجل:

توجه القروض متوسطة الأجل لتمويل الاستثمارات التي تتجاوز مدة استعمالها 7سنوات مثل الآلات والمعدات ووسائل النقل وتجهيزات الإنتاج بصفة عامة حيث لا يجب أن تتجاوز مدة حياة الأصل الممول مدة القرض، ونظرا لطول المدة فان البنك يكون معرض لخطر تجميد الأموال ناهيك عن المخاطر الأخرى المتعلقة باحتمالات عدم السداد والتي يمكن أن تحدث تبعا للتغيرات التي يمكن أن تطرى على مستوى المركز المالي للمقترض. ويمكن التمييز بين نوعين من القروض المتوسطة الأجل :

1.1.3. القروض القابلة للتعبئة:

وهي القروض التي تسمح للبنك بالحصول على السيولة عند الحاجة إليها وانتظار اجل استحقاق القرض الذي يمنحه، وذلك عن طريق إعادة خصم هذا القرض لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى معد الإصدار مما يسمح له بالتقليل من خطر تجميد الأموال لفترة طويلة.

2.1.3.القروض غير قابلة للتعبئة:

وهي القروض التي يكون فيها البنك مخيرا على انتظار سداد القرض لأنه لا يتوفر على إمكانية الخصم لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى مصدر الإصدار وهنا تظهر المخاطر المرتبطة بتجميد الأموال بشكل اكبر(مخاطر أزمة السيولة) ولتفادي هذه المخاطر يجب على البنك أن يحسن دراسة ملفات القروض ببرمجتها زمنيا بالشكل الذي يحول دون عجز الخزينة.

[1] أيمن الشنطي وعامر شقر، مقدمة في الإدارة والتحليل المالي، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 58

2.3. القروض طويلة الأجل:

يستند هذا النوع من القروض إلى مصادر خارجية طويلة الأجل في الغالب لتمويل كل الاحتياجات الطبيعة الدائمة للمؤسسات المستفيدة منها، وفي غالب الأحيان لا يتجاوز التمويل 70% من مبلغ المشروع، أما مدته تفوق 7سنوات وهي مرتبطة بإمكانيات المؤسسة المقترضة في التسديد أما الضمانات المطلوبة في هذا النوع من 3القروض فهي: الرهن الرسمي بالدرجة الأولى، الكفالة، الرهن بالحيازة وأحيانا الكفالة ، الرهن بالحيازة وأحيانا الكفالة المصرفية

خلاصة الفصل الأول :

في هذا الفصل قدمنا دراسة نظرية للأساسيات المتعلقة بالبنوك الخارجية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حاولنا وضع تعريف موحد لهذه الأساسيات ،يمكننا القول ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي المشاريع التي تمارس نشاطاها الإقتصادي، وقد تشمل عدد معين من العمال أو لا تشمل ،و تتميز هذه المؤسسات بصغر حجمها وسهولة تأسيسها وبساطة تنظيمها، وإمكانية إنشائها برأس مال بسيط، كما تطرقنا الى أهم الوظائف التي تتميز بها هذه المؤسسات على المؤسسات الأخرى وأهم أساليب تمويل هذه المؤسسات من طرف البنوك التجارية، كما أن العلاقة الاقتصادية بين البنوك التجارية و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يجب أن تتميز بالثقة والتبادل الدائم للمعلومات بين البنوك والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لكي تزيد من قدرة البنوك التجارية على تقديم قروض أكبر لهذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة من طرف البنوك أهم ما يضمن نجاحها وتنميتها.

الفصل الثاني

دراسة ميدانية على

مستوى البنك الخارجي

الجزائري وكالة المسيلة

تمهيد

إن البنوك التجارية مؤسسات مالية تتعامل بالإئتمان، ولها دور هام في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعتبر مصدر التمويل الأساسي لها فتساهم البنوك التجارية في إنشاء و نمو هاته المؤسسات، وفي هذا الفصل سنركز أكثر على ما تم عرضه ويعتبرهذا الفصل الجانب التطبيقي لبحثنا، في هذا الفصل سنتعرف على أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البنك الخارجي الجزائري وسنتعرف على أهم أنواع القروض المقدمة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

سنتطرق في هذا الفصل إلى مبحثين رئيسيين وهما :

المبحث الأول: تقديم البنك الخارجي الجزائري (وكالة ولاية المسيلة)

المبحث الثاني: طرق تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البنك الخارجي الجزائري.

المبحث الأول: تقديم البنك الخارجي الجزائري (وكالة ولاية المسيلة)

سنتعرف في هذا المبحث على واحد من أهم وأبرز البنوك التجارية في الجزائر و هو البنك الخارجي الجزائري ، و يتميز بخاصية الإستقلال المالي، و تقديم خدمات مختلفة سنتعرف عنها كما سنعرف كيفية نشأته و سنعرض هيكله التنظيمي وأهم العمليات التي تتم به

المطلب الأول: نشأة وتعريف البنك الخارجي الجزائري

من خلال هذا المطلب سيتم التطرق إلى نشأة وتطور البنك الخارجي الجزائري وكذا التعريف به.

1.نشأة البنك الخارجي الجزائري

تأسس البنك الخارجي الجزائري بمقتضى الأمر رقم 01/10/67/204 برأس مال قدره 20 مليون دينار جزائري بعد تأميم الجزائر مجموعة من البنوك الأجنبية وهي :

- البنك الفرنسي للتجارة الخارجية.
- بنك التمويل للفلاحة الموسمي .
- القرض الشمالي .
- القرض الليوني .
- المؤسسات العامة.

ثم تحول إلى مؤسسة عمومية اقتصادية وهو شركة ذات أسهم وبنك تجاري يخضع إلى القانون التجاري الجزائري وهو ملك الدولة وله وظائف أساسية واخرى ثانوية :

الوظائف الأساسية للبنك الخارجي:

- إستقبال الودائع .
- عمليات القرض.
- وضع وتسيير وسائل الدفع تحت تصرف الزبائن.

الوظائف الثانوية للبنك الخارجي الجزائري:

- .عمليات الصرف .
- عمليات بيع، شراء وتسيير القيم المنقولة.
- .تقديم الإرشادات والنصائح المتعلقة بتسيير الممتلكات وكذا إرشادات التسيير المالي .
- .عمليات كراء الصناديق.
- .كما يقوم بالمساهمة في رؤوس أمال بعض الشركات والمؤسسات.

2.تعريف البنك الخارجي الجزائري

البنك الخارجي الجزائري هو عبارة عن مؤسسة مالية عمومية مختصة في التعاملات المصرفية التقليدية من الأشياء الثمينة والنقود الذهبية إلى الودائع والأسهم والسندات، وهو بنك مختص في التعاملات مع الخارج من تحويلات واستثمارات في القطاعات الأخرى، حيث يتعامل البنك مع الأشخاص الطبيعيين والمعنويين .

إن المقر الرئيسي للبنك الخارجي الجزائري يقع في الجزائرالعاصمة ، و له فروع كثيرة موزعة على اغلب الولايات الوطن كما يتكون البنك كباقي البنوك التجارية الجزائرية من عدة مديريات جهوية ،كما يعتبر البنك الخارجي الجزائري بنك ودائع مملوك للدولة وخاضع للقانون التجاري، فهو يقوم بكل مهام البنوك التجارية وهو وسيلة لسياسة الحكومة للمساهمة في تسهيل تنمية الاتصالات الاقتصادية بين الجزائر والدول الأجنبية، فهو يسير35% من التجارة الخارجية للبلد، كما له علاقات مع شبكة مكونة من 1450 مراسل بنكي موزعين عبر 41 بلد .من بين أهداف البنك الخارجي الجزائري هو ترقية الصادرات من المواد المصنعة وذلك لجميع النشاطات بداية من الصناعات الغذائية والميكانيكية إلى الصناعات البترولية، حيث ارتفع رأس مال البنك سنة 1989 بمليون دينار جزائري، كما عرفت سنة 2005 تحقيق إرباح صافية غير مسبوقة تقدر ب 50% وبزيادة تفوق .9% وقد عمل البنك منذ تأسيسه في العاصمة، وهو يحتوي على هيئة عمال مكونة من 4140 عامل، وقد بلغ رأسمال البنك 600مليون دينار سنة ،1991 وفي مارس1996 فاق 1.6 مليون دينار جزائري سنة ،1993 النتائج المحققة عززت للبنك مكانته لدى الوحدة البنكية العالمية.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي الجزائري

سندرس في هذا المطلب الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي الجزائري و الهيكل التنظيمي لفرعه الموجود في ولاية المسيلة. [1]

1.الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي الجزائري:

.الشكل رقم (01): الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي الجزائري.

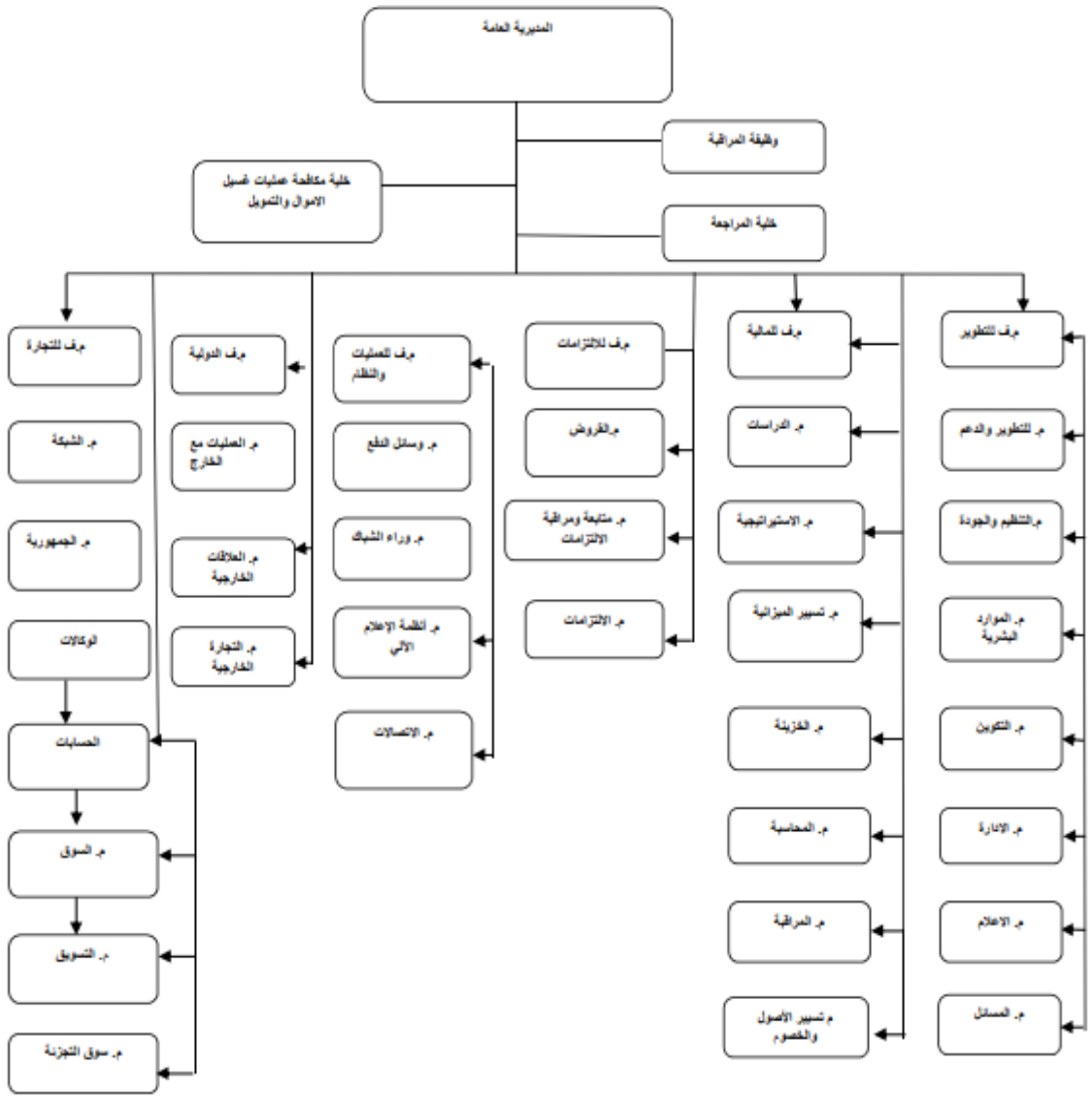

المصدر :الوقع الرسمي للبنك الخارجي

[1] www.bea.dz.organigramme

2.الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي الجزائري وكالة المسيلة :

الشكل رقم (02): الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي الجزائري وكالة المسيلة.

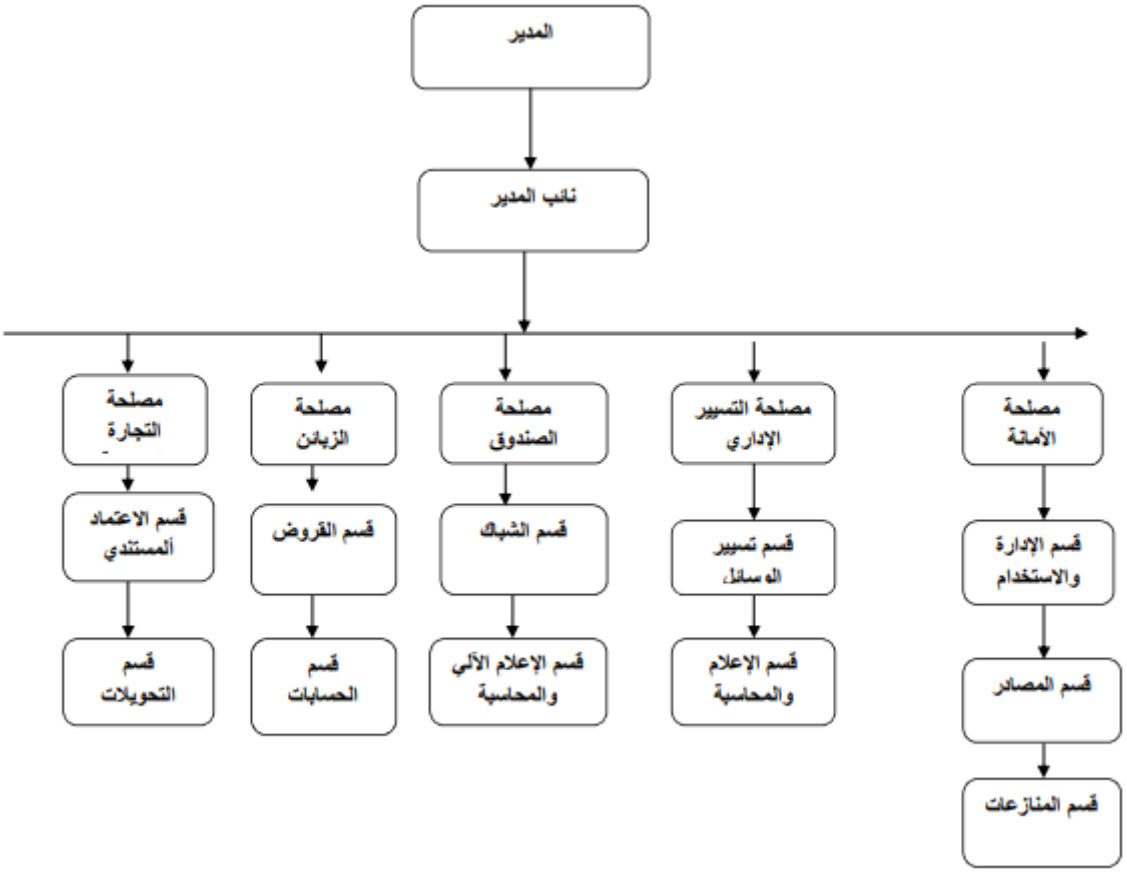

المصدر :الوقع الرسمي للبنك الخارجي

المطلب الثالث: العمليات التي تتم على مستوى البنك الخارجي الجزائري

يختلف دور كل مصلحة من مصالح البنك عن المصالح الأخرى وهذا ما سنوضحه فيما يلي: [1]

1.مصلحة التجارة:

تؤدي المصلحة دورا هاما في تطوير العلاقات الاقتصادية الجزائرية مع الخارج وذلك عن طريق:

[1] وثائق مقدمة من طرف البنك الخارجي الجزائري وكالة المسيلة مصلحة الوسائل البشرية

1.1.عمليات في حساب العملة:

_هو كشف حساب تسجل فيه كل العمليات التي تتم بين البنك والزبون، حيث يسمح المرسوم المؤرخ في 1987/03/03لجميع مقررات البنوك بفتح حساب بالعملة الصعبة وذلك بالعملات القابلة للصرف، أي العملات التي يمكن صرفها وسحبها بأي عملة أخرى دون تصريح مسبق من بنك جزائري ومنها :

- حساب بالعملة الصعبة بالاطلاع .
- حساب بالعملة الصعبة بالقسط .

2.1. عمليات التجارة الخارجية:

يجب كل عملية إستيراد أو تصدير للملكيات أو الخدمات القيام بالتوطين الذي يعرف بأنه إجراء لداري يتمثل بالنسبة للبنوك في تسجيل ومنح مساعدة قانونية لجميع عمليات الاستيراد والتصدير، ذلك وفقا لملف التوطين الذي يحتوي على طلب فتح التوطين مصادق عليه، فاتورة شكلية، الالتزام بالتنفيذ ن ملخص عن العملية، ويوجد توطين بالنسبة للصادرات يختلفان من حيث مدة الانجاز وكيفية الترقيم، وتتم التصفية من خلال غلقه، وفي حال انتهاء الأجل دون وجود عملية تستدعي موظف البنك الزبون من أجل تسوية الملف أو تجديده

3.1.طريقة تسوية العمليات التجارية :

وتتمثل فيما يلي:

1.3.1.التحويل الحر :

هو عبارة عن أمر يعطيه الزبون المستورد إلى موظف البنك بتحويل مبلغ معين للمصدر في بنك خارجي، يتم التحويل اعتمادا على معاملة تجارية حرة بين شركتين تم تجسيدهما ووصول السلع المستوردة . تسليم الوثائق: هي تقنية تسوية يمنح المصدر بعد شحن السلع وثائق العقد مع المستورد أو قبول عواقب التجارة وفي هذه الحالة يلعب البنك دور الوسيط بين الطرفين

2.3.1.الاعتماد المستندي:

وهو الالتزام بشروط الدفع يمنحه بنك معين ولديه ثلاث أشكال اعتماد يمكن فسخه، اعتماد لا يمكن فسخه، والاعتماد الذي لا يمكن فسخه ومؤكد.

2. مصلحة الزبائن:

سبق وإن قلنا بأن هذه المصلحة تقوم بجمع ملفات القروض ودراستها، ومن بين أنواع القروض نذكر :

1.2.القروض للخواص:

فيما يخص القروض الاستهلاكية ألغيت بعد صدور قانون المالية التكميلي ،2009 ولم يتبقى إلا القرض العقاري الذي يكون على المدى الطويل، يهدف إلى تمويل السكن، التوسيع، التجديد، البناء، والشراء .

2.2.قروض الإستثمار:

تعتبر قروض متوسطة وطويلة المدى، وهذه الأخيرة تمول الأصول المتداولة للميزانية، دفع قروض الاستثمار يتم بالنتائج المستخلصة من قبل المؤسسة .

3.2. قروض المدى المتوسط:

تتراوح مابين 2 إلى 7 سنوات وأكثر من ذلك وتعتبر قروض المدى الطويل وفي معظم الأحيان لا تتعدى 20 سنة .

4.2.قروض الاستغلال :

قروض متوسطة المدى موجهة لتمويل الأصول المتحركة للميزانية وبضبط القيم المستغلة أو المنتجة، دفع قروض مدتها عام عموما تضمنها مداخل المستغلة، ونميز نوعين من قروض الاستغلال:

- قروض من الصندوق.
- القروض بالإمضاء.

3. مصلحة الصندوق:

تهتم هذه المصلحة بتحديد كل ما يتعلق بعمليات الصندوق وفق ما يلي :

1.3 الحسابات :

هو عقد بين موظف البنك والزبون بغرض إدخال المال ورد جزء منه للزبون إذا طلب ذلك، وهو كشف حساب لأنه يسجل جميع العمليات التي يقوم بها صاحب الحساب أو الحساب التسلل الزمني.

2.3.عمليات الشباك :

وتشمل ما يلي:

1.2.3.الإيداعات:

وهي عملية يتم فيها إيداع مبلغ من المال من طرف صاحب الحساب أو غيره، يسجلها موظف البنك في رصيد حساب الزبون، وتتم العملية في وكالتين من نفس الشبكة .

2.2.3.السحب:

وهي عملية سحب من أجل تسديد شيك قدمه صاحب الحساب أو غيره من المستفيدين في حدود الرصيد الموجود .

3.2.3.التحويل:

وهي عملية حركة بين حسابين أو بين قسم حسابي وحساب، ويتم تحويل المال بأمر من الزبون من حسابه إلى حساب المستفيد، أما في سجل الوكالة التي تتلقى الأمر أو في سجل وكالة أخرى من الشبكة أو بنك آخر.

3.3.التوظيف :

هو بالنسبة لصاحب الأموال المدخرة ووسيلة لتوظيفها في البنك حتى تصبح منتجة فوائد.

4.3.حساب بالأجل:

وهو حساب لا يمكن سحب الأموال منه إلا في تاريخ محدد يتجاوز ثلاثة أشهر، نسبة الفوائد محدد وتختلف حسب الأجل المتفق عليه.

5.3. سند الصندوق:

وهو وقف أموال الزبون سواء كان توطين في البنك أم لا، في مدة تتراوح من 3الى 5 سنوات ونسبة الفائدة تختلف حسب التأسيس سواء كان مجهول الاسم أو لحامله .

6.3.حساب ادخار بالدفتر:

هي صيغة الادخار التي تسمح بالتصرف الحر في الأموال الموجودة أي أموالها ترد إلينا في كل مرة نحتاج إليها ويتم إضافة الفوائد سنويا.

4.مصلحة القروض :

تكون الدراسة النهائية فيما يتعلق بالقرض، ففي الهيكل التنظيمي للوكالة تبين أن المصلحة تتكون من الأمانة مصلحة الالتزامات وخلية الدراسة والتحليل

1.4.خلية الدراسة والتحليل:

قسم الدراسة والتحليل هو أول من يسجل ملف القرض ويتمثل عمله أساسا في دراسة وتحليل الأخطار عن القروض المطلوبة .

2.4. مصلحة الالتزامات :

تبدأ عملها عند انتهاء مرحلة الدراسة والتحليل ويضمن متابعة القرض بعد الموافقة عليه، والوكالة ليست لديها إلا أمين التزامات واحد الذي يهتم بنفسه بجميع عمليات القرض والالتزامات، ولمصلحة القروض علاقات منها:

1.2.4. علاقات حسب التسلسل الإداري:

ترتبط مصلحة القروض تسلسليا بإدارة الوكالة، والتي ترتبط بدورها بمجموعة الاستثمار وترتبط هذه الأخيرة بالإدارة المركزية للشبكة.

2.2.4. علاقات داخلية في الوكالة:

وتتمثل في مختلف العلاقات بين مصلحة القروض وبين مختلف المصالح في نفس الوكالة مثل مصلحة الصندوق من أجل عملية الحسم.

3.2.4.علاقات خارجية عن البنك:

ترتبط مصلحة القروض ومختلف المؤسسات المالية والإدارة المركزية.

5.مصلحة الأمانة :

وتتمثل عملياتها فيما يلي :

1.5. عملية استلام الشيكات وأوامر دفع الزبائن :

هما العمليتان الرئيسيتان التي تقوم بها مصلحة الأمانة في البنك، وتقوم بالعملية استقبال الزبائن وإعطائهم الشيكات والأوراق التجارية والقيام بمراجعتها والمحافظة عليها ومن الممكن تحصيلها، ويوجد نوعين من الاستلام:

1.1.5. استلام التحصيل:

التحصيل هو الطريقة التي يمكن من خلالها تقديم الرصيد الباقي (القيمة) للتحصيل، لا يمكن دفع من للحساب إلا بعد إشعار بالوضعية المالية يكتب عليه (مدفوع)، إذ هذه العملية لا تشكل أي خطر على موظف البنك.

2.1.5. استلام للحسم:

وهي العملية التي يتم من خلالها تحول القيم إلى موظف البنك وذلك بدفع المال فورا في حساب الزبون المحول، وذلك باقتطاع فصل (شك للحسم) وبدفع المال فورا في حساب الزبون دافع الشيك.

2.5.المقاصة:

حسب الأوراق التجارية يتم استلام جميع القيم المدفوعة في صناديقها أو في صناديق البنوك الأخرى، تجمع في حسابات التحصيل أو شيكات الحسم، ثم القيم المدفوعة في صناديقنا يتم تحويلها إلى الحجز، وفيما يخص القيم المسحوبة من البنوك الأخرى في نفس المكان فهي تتم بنفس طريقة التسجيل، فكل بنك يقوم بنفس الشيء، وهم يجتمعون يوميا على الساعة التاسعة صباحا في بنك الجزائر حيث توجد غرفة المقاصة التي تسمح لأصحاب البنوك بتنظيم السحوب المتبادلة دون حركة المال .

3.5. المقاصة الالكترونية :

بعد إنشاء المقاصة عن بعد أصبحت الشيكات الموحدة لا تقبل من طرف غرفة المقاصة اليدوي فأصبح البنك يعالج بنظام جديد المقاصة عن بعد ونفس الشيء بالنسبة لشيكات الزبائن، في هذا المستوى يقوم الزبون بإعطاء أمر للبنك باقتطاع مبلغ محدد من المال من صاحبه ونقله الكترونيا وإدراجه في حساب المستفيد الذي ينتمي إلى بنك آخر .

4.5.إقفال حساب اليومية :

هو تسجيل يومي لجميع العمليات في نفس اليوم، حيث يقوم موظفي البنك بإعداد تقرير يلخص جميع عمليات الصندوق ومقارنتها مع المستند الحسابي لذلك اليوم، المجموع الذي يظهر يجب أن يساوي المجموع المستند الحسابي بالضبط.

المبحث الثاني: تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البنك الخارجي الجزائري وكالة المسيلة

يعتبر البنك الخارجي الجزائري مؤسسة مالية، حيث انه بمنح القروض المالية بمختلف أنواعها، تم تقسيم المبحث إلى ثلاث مطالب حيث نتكلم في المطلب الأول على القروض المتوفرة في البنك، بينما المطلب الثاني حول كيفية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أما المطلب الثالث حول دراسة حالة تم تمويلها من طرف البنك الخارجي الجزائري وكالة المسيلة . [1]

المطلب الأول: القروض المتوفرة في البنك لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

هناك عدة أنواع من القروض لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي كالأتي:

1.التمويل قصير الأجل:

وهو أسلوب تمويل موجه لتمويل دورة الاستغلال وتغطية عجز الخزينة الناتج عن نقص السيولة أو عدم تسديد العملاء لمستحقاتهم، هذا العجز يؤدي إلى عدم قدرة المؤسسة على تسديد مستحقات الموردين، ولهذا تلجأ المؤسسة إلى البنك من اجل اقتناء قرض استغلال قصير المدى لتغطية احتياجات الخزينة من السيولة وتحقيق التوازن المالي في الأصول المتداولة، وتتنوع قروض الاستغلال حسب احتياجات المؤسسة، وهي كما يلي:

- قرض قصير الأجل موجه للتمويل الخارجي(القرض المستندي) .
- قرض قصير الأجل موجه لخصم الأوراق التجارية.
- قرض قصير الأجل موجه لشراء مواد أولية أو بضاعة جاهزة.

2. تمويل قروض الاستثمار:

يقصد بها تمويل من اجل إنشاء مؤسسة صناعية ذات طابع إنتاجي، ويتمثل ذلك في شراء كل الآلات ومعدات الاستثمار الخاضعة لدورة الإنتاج.

3. تمويل توسيع مؤسسة:

عن طريق منح قرض من اجل تطوير الطاقة الإنتاجية للمؤسسة.

المطلب الثاني: كيفية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمر عملية منح القرض عبر عدة مراحل وهي كالأتي :

[1] وثائق ومعلومات مقدمة من طرف البنك الخارجي الجزائري وكالة المسيلة

1.تكوين ملف القرض من طرف الزبون.

2.مراقبة الملف من طرف المكلف بالدراسات من حيث جدية الوثائق ومطابقتها لموضوع القرض .

3.دراسة الملف

عن طريق تحليل الدراسة التقنية الاقتصادية المقدمة من طرف طالب القرض في الملف وتحليلها عن طريق التحليل المالي لمعرفة مدى التوازنات المالية للوضعية المالية المستقبلية للمؤسسة ومعرفة احتياجاتها عن طريق حساب وتحليل عوامل التوازن المالي من نسب مالية ورأس مال العامل.

4.تمرير الملف إلى مجلس منح القرض

(أعضاء المجلس) لايداء الرأي الأول في الملف قبل الاجتماع النهائي .

5.اجتماع مجلس منح القرض

للتقرير في طلب منح القرض :

- القرار ايجابي: تحديد موافقة منح القرض.
- القرار سلبي(رفض): ذكر قرار الرفض مع ذكر الأسباب.

6.في حال صدور قرار القبول:

بعد تحديد قرار القبول من طرف إدارة البنك يقوم المكلف بالدراسات بإعطاء الموافقة البنكية للزبون من اجل استكمال شروط منح القرض، حيث تتمثل هذه الشروط في تحقيق الضمانات المطلوبة، بعد ذلك تقوم إدارة البنك بالتأكيد على الضمانات وإصدار رخصة منح القرض، بعد إصدار رخصة منح القرض يقوم المكلف بالدراسات على مستوى البنك بتسليم الملف إلى مصلحة الأمانة والاستخدام من اجل تأكيد الملف من حيث كل الضمانات، بعد ذلك يقوم بتمويل حساب الزبون بالقرض.

7.مرحلة المتابعة:

بعد استلام الزبون للقرض تأتي مرحلة المتابعة من طرف مصلحة الأمانة والاستخدام عن طريق جدول استهلاك القرض لمتابعة تسديد القرض حسب جدول استهلاك القرض في الآجال المحددة، في حالة عدم التسديد في الآجال المحددة يتم تطبيق إجراءات إدارية المتمثلة في:

الشكل(3):الاجراءات الادارية في حال عدم التسديد في الآجال المحددة.

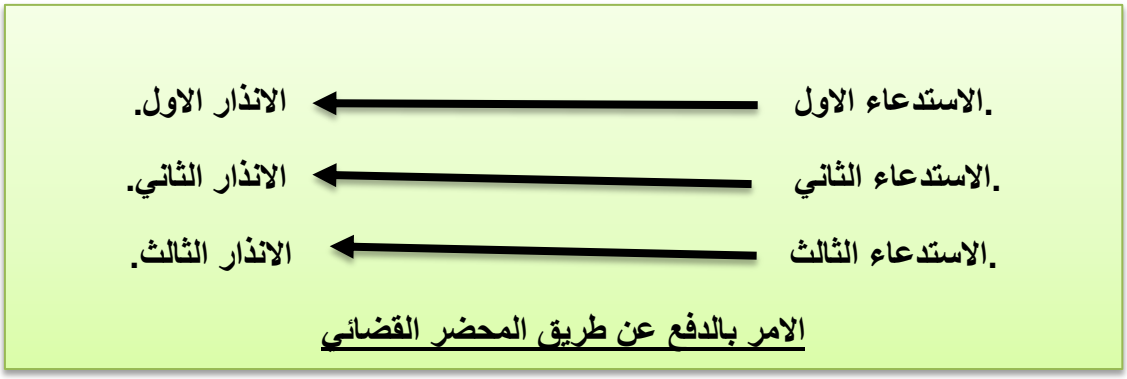

المطلب الثالث: دراسة حالة تم تمويلها من طرف البنك الخارجي الجزائري وكالة المسيلة.

تم دراسة ملف لأحد الزبائن لوكالة المسيلة المتمثلة في انشاء مؤسسة مختصة في **تصفيح وتجنيب على البارد للفولاذ العادي، قلد، تمديد و تحويلات أخرى للفولاذ العادي** . نعتبر في دراستنا ان اسمها **المؤسسة أ** ، تم تمويلها عن طريق البنك الخارجي الجزائري وكالة المسيلة في اطار دعم تشغيل الشباب ANSEJمدعم 100 % او كما يسمى اليوم NESDA . (و تم اخذ هذه المعلومات من البنك الخارجي الجزائري وكالة المسيلة)

1.تعريف قرض في اطارNESDA :

هو قرض متوسط المدى موجه لتمويل المشاريع الإستثمارية للشباب من سن18 سنة إلى غاية 55 سنة، ومدته 8 سنوات مع 3 سنوات مدة إرجاء، بنية مدعمة 100% من طرف الخزينة العمومية .يكون التمويل كالآتي:

1.1. بالنسبة للبطال:

- صاحب المؤسسة يساهم ب 2%.
- NESDA تساهم ب 28 %.
- البنك يساهم ب 70 %.

2.1.بالنسبة لصاحب سجل تجاري:

- صاحب المؤسسة يساهم ب 12%.

- NESDA تساهم ب 18 %.
- البنك يساهم ب 70 %.

2.كيفية الاستفادة من قرض في إطار NESDA :

1.2.التسجيل في الموقع : وذلك بإدراج المعلومات و أخذ موعد.

2.2.عند الموعد: يجب أخذ الوثائق التالية:

- طلب خطي.
- الشهادة أو المؤهل الشخصي الموجود لطالب القرض.
- فاتورة شكلية للمشروع.

يكون الموعد مع لجنة الإنتقاء و القبول التمويلي Comité de Sélection et de Validation de financement (CSVF) المكونة من:

- .مدير NESDA .
- .مرافق لطالب القرض.
- .ممثلي البنوك:
- .مديرية التجارة.
- .مديرية الصناعة.
- .غرفة الصناعة و الحرف.

3.2.التكوين : و يكون عن طريق مكونين NESDA و بعد الموافقة من قبل اللجنة يتم تكوين محضر يتم ارساله للبنك .

4.2. الوثائق من طالب القرض للبنك: الوثائق المطلوبة هي كالآتي:

- بطاقة التعريف الوطني.
- بطاقة إقامو.
- شهادة ميلاد 12.
- المؤهل.

5.2.يقوم البنك بعملية التحري: يتم التحري عن طريق Consultation a` Centrale de Risque

1.5.2.في حال كان المبلغ أقل من 1.000.000 :الدراسة تتم في الوكالة (وكالة المسيلة في الحالة المدروسة).

2.5.2. في حال كان المبلغ بين 1.000.001 و 5.000.000: دراسة الملف تتم في المديرية الجهوية(بولاية سطيف).

3.5.2.في حال كان المبلغ أكبر من 5.000.000: دراسة الملف تتم في مديرية القروض (بالجزائرالعاصمة) ثم مديرية تمويل الخواص Direction de financement de particuliers.

بعد دراسة الملف من طرف اللجنة المختصة و في حال الموافقة على منح القرض .

6.2.إبلاغ المعني بموافقة البنك على القرض.

7.2.فتح حساب خاص NESDA

8.2. إرسال الموافقة من البنك لوكالة NESDA .

2.9. يقوم طالب القرض بإيداع المساهمة الشخصية Versement de l'appart Personnel: و ذلك بإرسال مبلغ القرض المكافئ PNR (Prêt Non Rémunéré) والذي يمثل نسبة 12 %أو 2% كما سبق ذكره ، يتم ارسال هذا المبلغ في الحساب الذي تم فتحه في البنك .

10.2.تأمين القرض : و يتم تأمينه لدى الصندوق الوطني لتأمين القروض FCMG.

11.2.تكوين ملف التمويل النهائي للبنك ويتكون من:

- عقد ايجار لمقر المؤسسة التي سيتم انشائها.
- السجل التجاري لطالب القرض.
- وثيقة الضرائب.

و يجب ان يحتوي على أمر بإستخراج صك بنكي بقيمة مبلغ التأمين.

12.2.اتفاقية القرض : إلزام بالرهن الحيازي للعتاد عن طريق موثق

13.2.ارسال ملف التمويل النهائي الى المديرية لتحويل المبلغ بعدها الى الحساب الخاص .

14.2.إصدار شك التأمين على القرض.

15.2.استخراج الشك بقيمة 10 بالمئة من مبلغ الفاتورة وفق الاتفاقية الثلاثية:

- المورد(عقد التوريد).
- طالب القرض.
- NESDA.

16.2.توفير العتاد من طرف المورد و يتم التسليم بحضور مرافق .محضر قضائي .

17.2.تسليم الفاتورة النهائية و التي تمثل عقد ملكية للعتاد مع وصل استلام يتم توقيعه من طرف طالب القرض و المورد.

18.2.يكون الرهن الحيازي للعتاد :

.من الدرجة الأولى عن طريق البنك .

.من الدرجة الثانية عن طريق NESDA.

19.2.أمر استخراج الشك بقيمة 90 بالمئة و شك التأمين السنوي .

20.2.اصدار الشك 90 بالمئة و شك التأمين.

21.2.أمر بأستخراج شك المصاريف(مثل مصاريف الموثق).

22.2. إمضاء جدول تسديد القرض من طرف طالب القرض و مدير البنك.

3.**الحالة التي تمت دراستها:**

تم دراسة ملف لأحد الزبائن لوكالة المسيلة المتمثلة في انشاء مؤسسة مختصة في **تصفيح وتجنيب على البارد للفولاذ العادي، قلد، تمديد و تحويلات أخرى للفولاذ العادي** . نعتبر في دراستنا ان اسمها **المؤسسة أ** ، تم تمويلها عن طريق البنك الخارجي الجزائري وكالة المسيلة في اطار دعم تشغيل الشباب ANSEJ مدعم 100 % او كما يسمى اليوم NESDA ، استفاد صاحب 'المؤسسة أ' في 16.05.2021 من قرض قيمته 5.000.000.00 أي قرض بقيمة خمسة ملايين دينار بالخطوات السابق ذكرها .

كما ألزم بالتسديد في المدة المحددة قانونا و ألزم بتقديم الضمانات التالية :

- الرهن الحيازي للعتاد و التأمين الشامل.
- تم تسديد القرض على دفعات في المدة القانونية المقدرة ب 8 سنوات دون الحاجة لفترة التمديد المقدرة ب 3 سنوات

تفاصيل التسديد :

.سنة 2022 : تم تسديد 0 دج.

.سنة 2023 : تم تسديد 0 دج.

.سنة 2024 : تم التسديد على دفعتين:

الدفعة الأولى بقيمة 500.000,00 دج يوم 16-05-2024

الدفعة الثانية بقيمة 500.000,00 دج يوم 16-11-2024

.سنة 2025 : تم التسديد على دفعتين:

الدفعة الأولى بقيمة 500.000,00 دج يوم 16-05-2025

الدفعة الثانية بقيمة 500.000,00 دج يوم 16-11-2025

.سنة 2026 : تم التسديد على دفعتين:

الدفعة الأولى بقيمة 500.000,00 دج يوم 16-05-2026

الدفعة الثانية بقيمة 500.000,00 دج يوم 16-11-2026

.سنة 2027 : تم التسديد على دفعتين:

الدفعة الأولى بقيمة 500.000,00 دج يوم 16-05-2027

الدفعة الثانية بقيمة 500.000,00 دج يوم 16-11-2027

.سنة 2028 : تم التسديد على دفعتين:

الدفعة الأولى بقيمة 500.000,00 دج يوم 16-05-2028

الدفعة الثانية بقيمة 500.000,00 دج يوم 16-11-2028

خلاصة الفصل الثاني :

من خلال هذا الفصل إستنتجنا أن البنك الخارجي الجزائري من أهم البنوك التجارية على الساحة الوطنية لكونه يمثل أبرز شبكة مصرفية في الجزائر، لما له من وظائف هامة في مجال تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني ومن خلال الدراسة التي قمنا بها في هذا الفصل قمنا بالتعريف بالبنك الخارجي الجزائري و أبرزنا أهميته من خلال ذكر طريقة تمويله للمؤسسات فتعرفنا على أهم أنواع القروض التي يمنحها البنك الخارجي الجزائري ومختلف العمليات التي تتم على مستواه حسب كل نوع من القروض، كما قمنا بدراسة حالة تم تمويلها من قبل البنك الخارجي الجزائري وكالة المسيلة بقرض في اطار NESDA .

و من خلال دراستنا وجدنا ان البنك الخارجي يقوم بدور ايجابي في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، مما يساهم بشكل مباشر في تنمية الاقتصاد الوطني وتطويره.

الخاتمة

خاتمة:

تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قطاع ذو أهمية إقتصادية لكونها تعتبر واحدة من وسائل الإنعاش الاقتصادي، تساهم في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية .فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحظى باهتمام خاص من قبل جميع الدول وتتمتع بمزايا اقتصادية تجعلها متميزة عن باقي المؤسسات الاقتصادية الكبرى ،نذكر من مميزاتها: صغر حجمها وسهولة تأقلمهافي الاقتصاد، إلا أنها تعاني عائق التمويل و هو العائق الأساسي الذي يحدد امكانية انشاء و بقاء وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،لأنه يلعب دورا فعالا في دعم تنافسيتها محليا ودوليا.

ومن خلال هذه الدراسة تطرقنا إلى دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، اعتمدنا في دراستنا على البنك الخارجي الجزائري ، قسمنا هذه الدراسة لجزئين أو فصلين : الفصل الأول يمثل الجزء النظري للدراسة تناولنا به المفاهيم العامة حول البنوك التجارية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة . أما في الفصل الثاني الذي يمثل الجزء التطبيقي للدراسة قمنا بدراسة ميدانية على مستوى البنك الخارجي الجزائري وكالة المسيلة .ومن خلاله نستخلص من هذه الدراسة الإجابة على الفرضيات المطروحة والتوصيات المقترحة وآفاق بحثنا ونتائجه.

1. نتائج إختبار الفرضيات :

1.1. إختبار الفرضية الأولى:

تم إثبات صحة هذه الفرضية لأنه وحسب دراستنا فعلا تساهم البنوك التجارية في توفير القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها الممول الرئيسي لها من خلال مجموعة من القروض المختلفة لتلبية احتياجاتها وذلك حسب نشاط التمويل سواء قروض استثمار أو قرض استغلال أو قروض التجارة الخارجية إلا أنها تختلف حسب طبيعتها ومدتة تسديدها.

2.1. إختبار الفرضية الثانية:

يساهم البنك في التمويل الجزئي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

بعد الدراسة: فعلا يساهم البنك الخارجي في التمويل الجزئي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال قروض التوسعة مثلا.

3.1.الفرضية الثالثة:

تم تأكيد هذه الفرضة مثلا في الحالة المدروسة طلب من طالب القرض تقديم ضمانة الرهن الحيازي للعتاد و ضمانة التأمين الشامل.

4.1.الفرضية الرابعة:

وجدنا أن البنك التجاري يرافق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمرحلة ما بعد انشاء المؤسسة يرافقها لمرحلة النمو و التطور وذلك بمنح المؤسسة المزيد من القروض قصد تطوير المؤسسة و توسيعها.

2.نتائج الدراسة :

تتمثل النتائج المتوصل إليها من نتائج نظرية وأخرى تطبيقية:

1.2.صعوبة تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاختلاف معايير تعريفها باختلاف البلد الموجودة فيه

2.2. يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من القطاعات البارزة اقتصاديا لدورها الهام في تحريك عجلة النمو وتحكمها في اقتصاد السوق.

3.2.تعتبر البنوك التجارية أهم ممول للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

4.2. ينفذ البنك الخارجي الجزائري وكالة المسيلة كل العمليات البنكية ويمنح القروض بمختلف أنواعها.

5.2. تفتح وكالة NESDA الآفاق للشباب البطال وحتى اصحاب المؤهلات نحو انشاء مؤسساتهم بسهولة عن طريق القروض البنكية في إطار NESDA.

3. التوصيات :

1.3.توفير التشجيع المادي لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتسهيل عملية الحصول على مختلف أنواع القروض البنكية.

2.3. توفير مراكز توجيه لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتزويدهم بالمعلومات الاقتصادية و القانونية قبل الخوض في مجال العمل.

3.3. تطوير البنوك من ناحية التكنولوجيا وتسهيل التعامل عن بعد بخصوص الملفات و الوثائق.

4.3. تكوين لجنة تحدد فعالية فكرة المؤسسة المراد انشائها لتفادي الخسائر المادية و المعنوية قبل انشائها.

4. آفاق الدراسة :

من خلال الدراسة التي قمنا بها يمكن ان نطرح مواضيع جديرة بالبحث في المستقبل وهي :

1.4.دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حل مشكلة البطالة في البلدان النامية.

2.4. دراسة الموضوع مع توسيع عينة الدراسة.

3.4. المقارنة بين البنوك التجارية الجزائرية و نظيرتها من البلدان الاخرى في طرق دعمها للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

قائمة المراجع

الكتب :

- أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد الحسن، النقود والتوازن الاقتصادي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ،2000.
- أسامة محمد الفول، مجدي محمود شهاب، مبادئ النقود والبنوك، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية ،1999
- إسماعيل احمد الشاوي، عبد النعيم مبارك، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية،2000
- رابح خوني ،رقية حساني ، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلة تمويليها ، الطبعة الاولى ، مصر 2008
- فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمان الدوري، إدارة البنوك، دار وائل للنشر، عمان، ،2001.
- فليح حسن خلف ، النقود والبنوك، جدار للكتاب العالمي، الأردن ،2006 .
- محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، دار المنهج للنشر والتوزيع، الأردن، ،2006.

أطروحات ومذكرات :

- سماح طلحي، دور البدائل الحديثة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع الإشارة لحالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، ،2014-2013.
- عبد الحميد عبد المطلب، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية ،2000.
- ريما حيدر، اثر كفاية رأس المال في المصارف التجارية الخاصة في سورية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في التمويل والمصارف، كلية الاقتصاد، جامعة حماة الجمهورية العربية السورية، ،2017
- عثمان لخلف ، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2003 2004
- سخري كمال، دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية، مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ،2013

- هالم سليمة، هيئات الدعم والتمويل ودورها في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (دراسة تقييمية للفترة 2014-2004)، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016-2017،
- يوسف قريشي ، سياسة التمويل المصرفي ،المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، اطروحة دكتورة جامعة الجزائر ،2005.

الملتقيات الدولية:

- بوخاوة اسماعيل، عطوي عبد القادر، التجربة التنموية في الجزائر واستراتيجية تنمية المؤسسات.ص.م، الملتقى الدولي حول: تمويل المشروعات ص وم وتطوير دورها في الاقتصادات المغاربية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 23_25ماي،2003
- جمال بلخياط جميلة، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي ، شلف، الجزائر ،أفريل،2006

الملاحق

1.وثيقة طلب خطي موجه من طالب القرض الى مدير البنك الخارجي الجزائري :

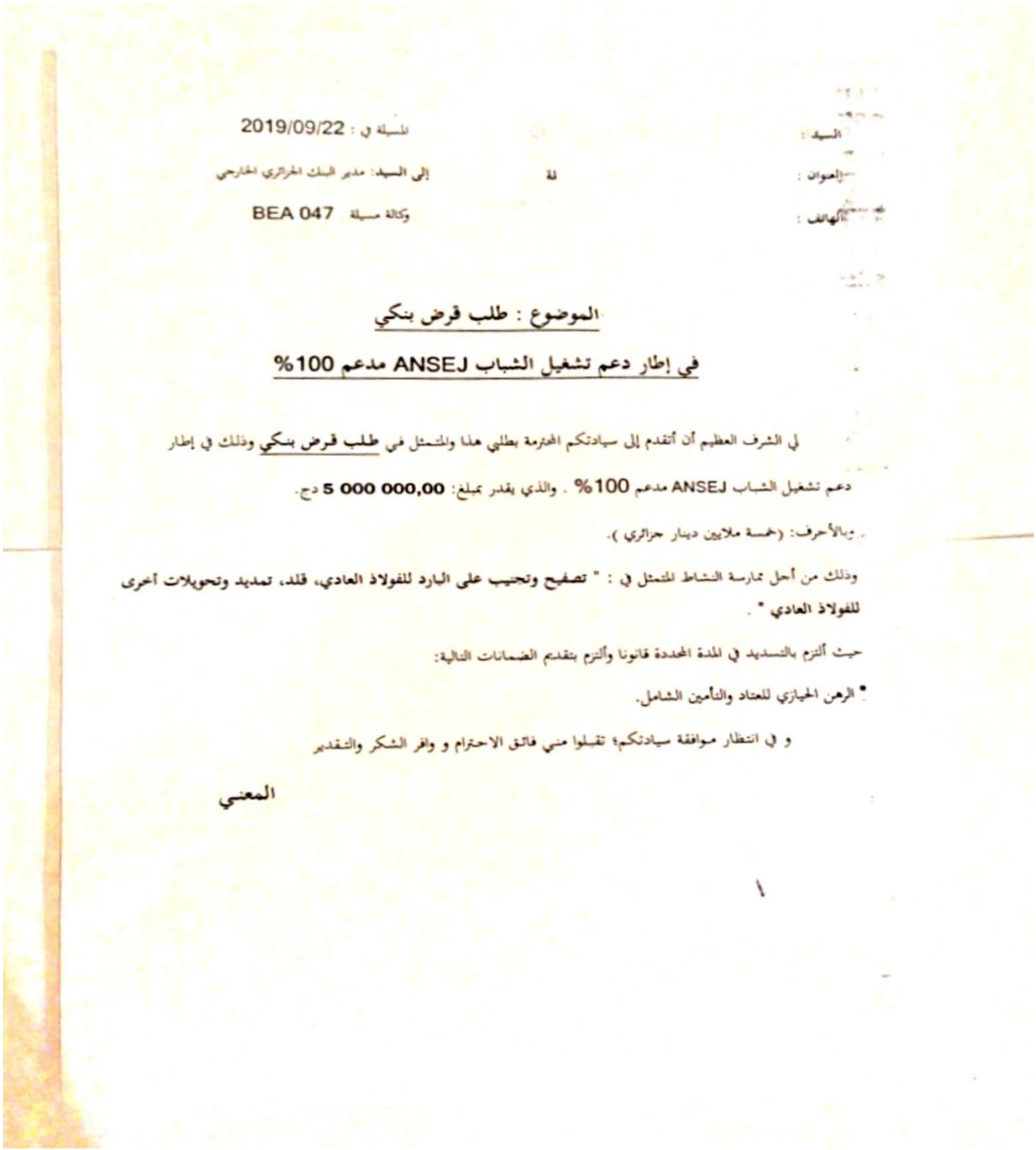

السيد :

العنوان : لة

الهاتف :

المسيلة في : 2019/09/22

إلى السيد: مدير البنك الجزائري الخارجي

وكالة مسيلة BEA 047

الموضوع : طلب قرض بنكي

في إطار دعم تشغيل الشباب ANSEJ مدعم 100%

لي الشرف العظيم أن أتقدم إلى سيادتكم المحترمة بطلبي هذا والمتمثل في **طلب قرض بنكي** وذلك في إطار دعم تشغيل الشباب ANSEJ مدعم 100% . والذي يقدر بمبلغ: **5 000 000,00** دج.

وبالأحرف: (خمسة ملايين دينار جزائري).

وذلك من أجل ممارسة النشاط المتمثل في : " **تصفيح وتجنيب على البارد للفولاذ العادي، قلد، تمديد وتحويلات أخرى للفولاذ العادي** " .

حيث ألتزم بالتسديد في المدة المحددة قانونا وألتزم بتقديم الضمانات التالية:

* الرهن الحيازي للعتاد والتأمين الشامل.

و في انتظار موافقة سيادتكم؛ تقبلوا مني فائق الاحترام و وافر الشكر والتقدير

المعني

2. وثيقة Plan D'amortissement:

توضح دفعات ارجاع القرض.

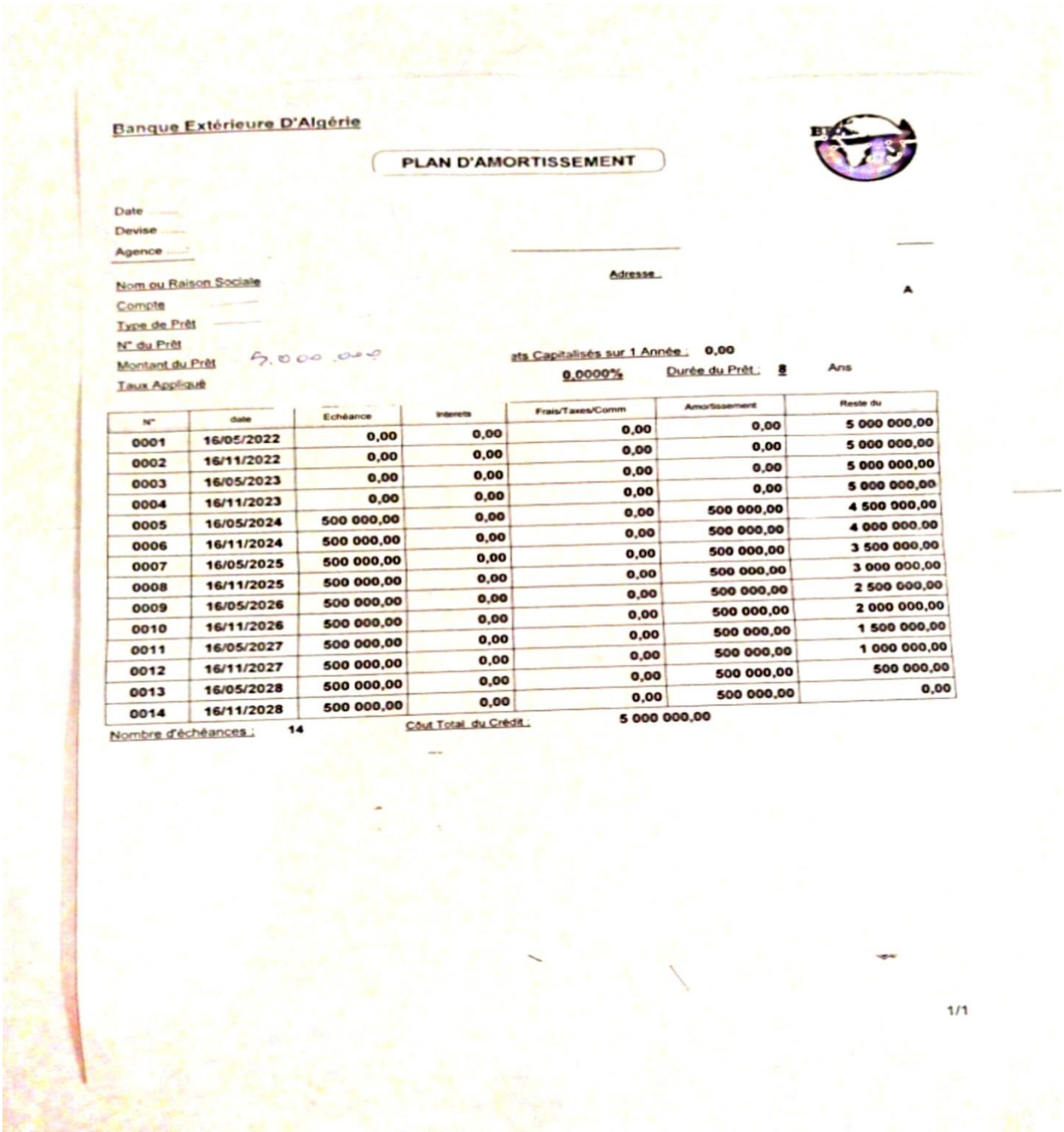

Banque Extérieure D'Algérie

PLAN D'AMORTISSEMENT

Date
Devise
Agence

Nom ou Raison Sociale
Compte
Type de Prêt
N° du Prêt
Montant du Prêt 5.000.000
Taux Appliqué

Adresse

ats Capitalisés sur 1 Année : 0,00
0,0000% Durée du Prêt : 8 Ans

N°	date	Echéance	Interets	Frais/Taxes/Comm	Amortissement	Reste du
0001	16/05/2022	0,00	0,00	0,00	0,00	5 000 000,00
0002	16/11/2022	0,00	0,00	0,00	0,00	5 000 000,00
0003	16/05/2023	0,00	0,00	0,00	0,00	5 000 000,00
0004	16/11/2023	0,00	0,00	0,00	0,00	5 000 000,00
0005	16/05/2024	500 000,00	0,00	0,00	500 000,00	4 500 000,00
0006	16/11/2024	500 000,00	0,00	0,00	500 000,00	4 000 000,00
0007	16/05/2025	500 000,00	0,00	0,00	500 000,00	3 500 000,00
0008	16/11/2025	500 000,00	0,00	0,00	500 000,00	3 000 000,00
0009	16/05/2026	500 000,00	0,00	0,00	500 000,00	2 500 000,00
0010	16/11/2026	500 000,00	0,00	0,00	500 000,00	2 000 000,00
0011	16/05/2027	500 000,00	0,00	0,00	500 000,00	1 500 000,00
0012	16/11/2027	500 000,00	0,00	0,00	500 000,00	1 000 000,00
0013	16/05/2028	500 000,00	0,00	0,00	500 000,00	500 000,00
0014	16/11/2028	500 000,00	0,00	0,00	500 000,00	0,00

Nombre d'échéances : 14 Cout Total du Crédit : 5 000 000,00

1/1

3/ وثيقة Notification D'accord Bancaire :

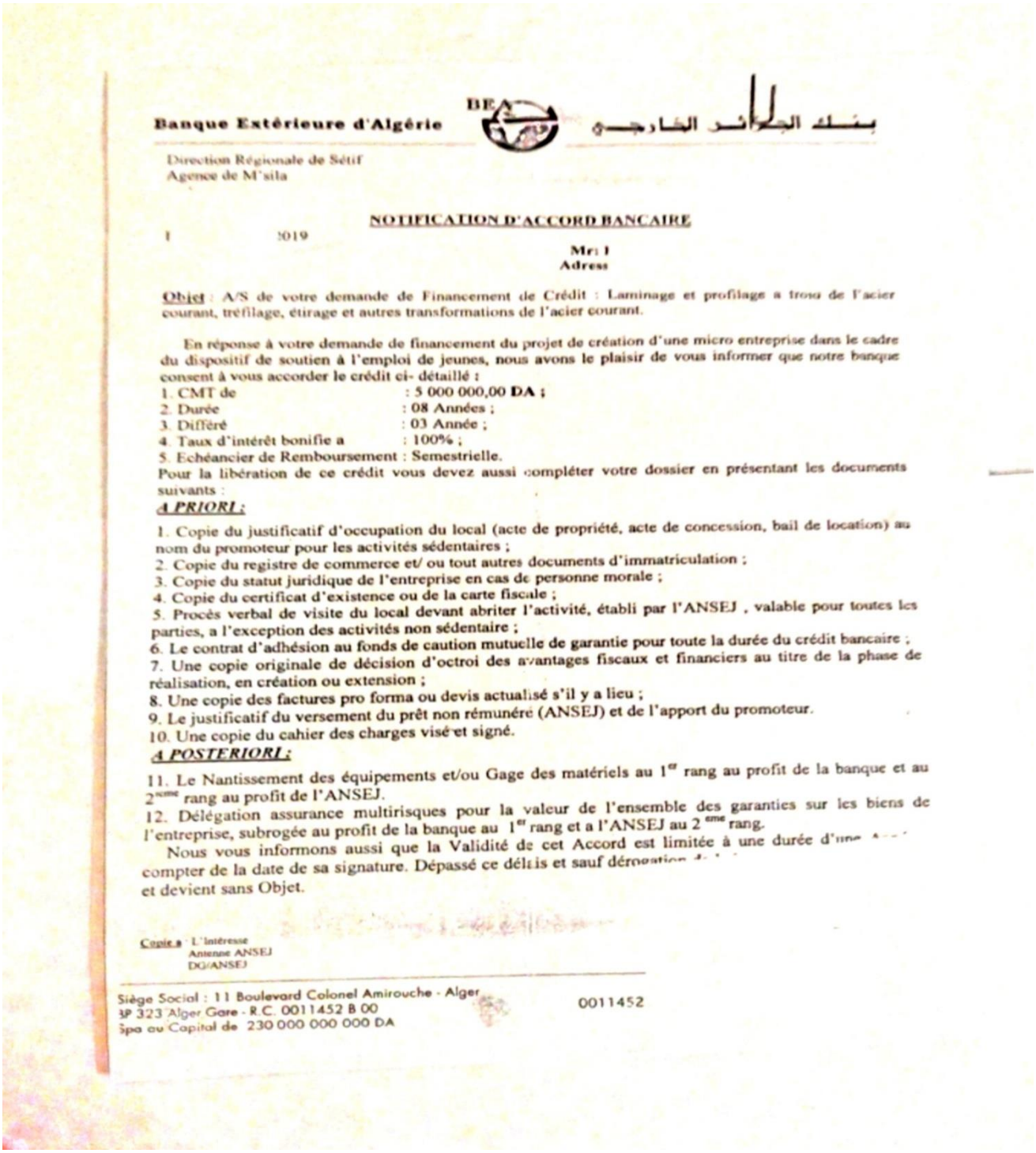

Banque Extérieure d'Algérie BEA بنك الجزائر الخارجي

Direction Régionale de Sétif
Agence de M'sila

NOTIFICATION D'ACCORD BANCAIRE

I 2019

Mr: I
Adress

Objet : A/S de votre demande de Financement de Crédit : Laminage et profilage à froid de l'acier courant, tréfilage, étirage et autres transformations de l'acier courant.

En réponse à votre demande de financement du projet de création d'une micro entreprise dans le cadre du dispositif de soutien à l'emploi de jeunes, nous avons le plaisir de vous informer que notre banque consent à vous accorder le crédit ci- détaillé :

1. CMT de : 5 000 000,00 **DA** ;
2. Durée : 08 Années ;
3. Différé : 03 Année ;
4. Taux d'intérêt bonifie a : 100% ;
5. Echéancier de Remboursement : Semestrielle.

Pour la libération de ce crédit vous devez aussi compléter votre dossier en présentant les documents suivants :

A PRIORI :

1. Copie du justificatif d'occupation du local (acte de propriété, acte de concession, bail de location) au nom du promoteur pour les activités sédentaires ;
2. Copie du registre de commerce et/ ou tout autres documents d'immatriculation ;
3. Copie du statut juridique de l'entreprise en cas de personne morale ;
4. Copie du certificat d'existence ou de la carte fiscale ;
5. Procès verbal de visite du local devant abriter l'activité, établi par l'ANSEJ , valable pour toutes les parties, a l'exception des activités non sédentaire ;
6. Le contrat d'adhésion au fonds de caution mutuelle de garantie pour toute la durée du crédit bancaire ;
7. Une copie originale de décision d'octroi des avantages fiscaux et financiers au titre de la phase de réalisation, en création ou extension ;
8. Une copie des factures pro forma ou devis actualisé s'il y a lieu ;
9. Le justificatif du versement du prêt non rémunéré (ANSEJ) et de l'apport du promoteur.
10. Une copie du cahier des charges visé et signé.

A POSTERIORI :

11. Le Nantissement des équipements et/ou Gage des matériels au 1er rang au profit de la banque et au 2ème rang au profit de l'ANSEJ.
12. Délégation assurance multirisques pour la valeur de l'ensemble des garanties sur les biens de l'entreprise, subrogée au profit de la banque au 1er rang et a l'ANSEJ au 2 ème rang.

Nous vous informons aussi que la Validité de cet Accord est limitée à une durée d'une [illegible] compter de la date de sa signature. Dépassé ce délais et sauf dérogation [illegible] et devient sans Objet.

Copie à : L'intéresse
Antenne ANSEJ
DG/ANSEJ

Siège Social : 11 Boulevard Colonel Amirouche - Alger
BP 323 Alger Gare - R.C. 0011452 B 00
Spa au Capital de 230 000 000 000 DA

0011452

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف - المسيلة
University Mohamed BOUDIAF of M'sila

Faculty of Economics, Commercial and Management Sciences
Department of Economics

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لانجاز بحث

(ملحق القرار الوزاري رقم 1082 المؤرخ في 27 ديسمبر 2020، المتعلق بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها)

أنا الممضي أسفله،

السيد: داودي المسعود ..... الصفة: طالب.

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 203941830 والصادرة بتاريخ: 2019/01/20

المسجل(ة) بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. قسم العلوم الاقتصادية.

والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث مذكرة ماستر؛ عنوانها:

دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري وكالة المسيلة (2020-2023)

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية، ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: 2024/06/24

الإمضاء

Scanned by PDF Scanner
Scanned by PDF Scanner

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف - المسيلة
University Mohamed BOUDIAF of M'sila

Faculty of Economics, Commercial and Management Sciences
Department of Economics

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

(ملحق القرار الوزاري رقم 1082 المؤرخ في 27 ديسمبر 2020، المتعلق بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها)

أنا الممضي أسفله،

السيد: أسامة بشوار ..... الصفة: طالب.

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 20289457 والصادرة بتاريخ: 2018.05.02

المسجل(ة) بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. قسم العلوم الاقتصادية.

والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث مذكرة ماستر؛ عنوانها:

دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة البنك الجزائري الخارجي الجزائري وكالة المسيلة 2017-2020

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية، ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: 2024/06/24

الإمضاء

Scanned by PDF Scanner